جامعة الشهيد حمه لخضر
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)

مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:
حنان الزين
صفية صالحي

الأستاذ المشرف:
د. عثمان زقب

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	مؤسسة الانتساب
د. رضوان شافو	رئيس الجلسة	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي
د. عثمان زقب	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي
أ. محمد حركات	عضوا مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي

السّنة الجامعية: 1437-1438/2016-2017

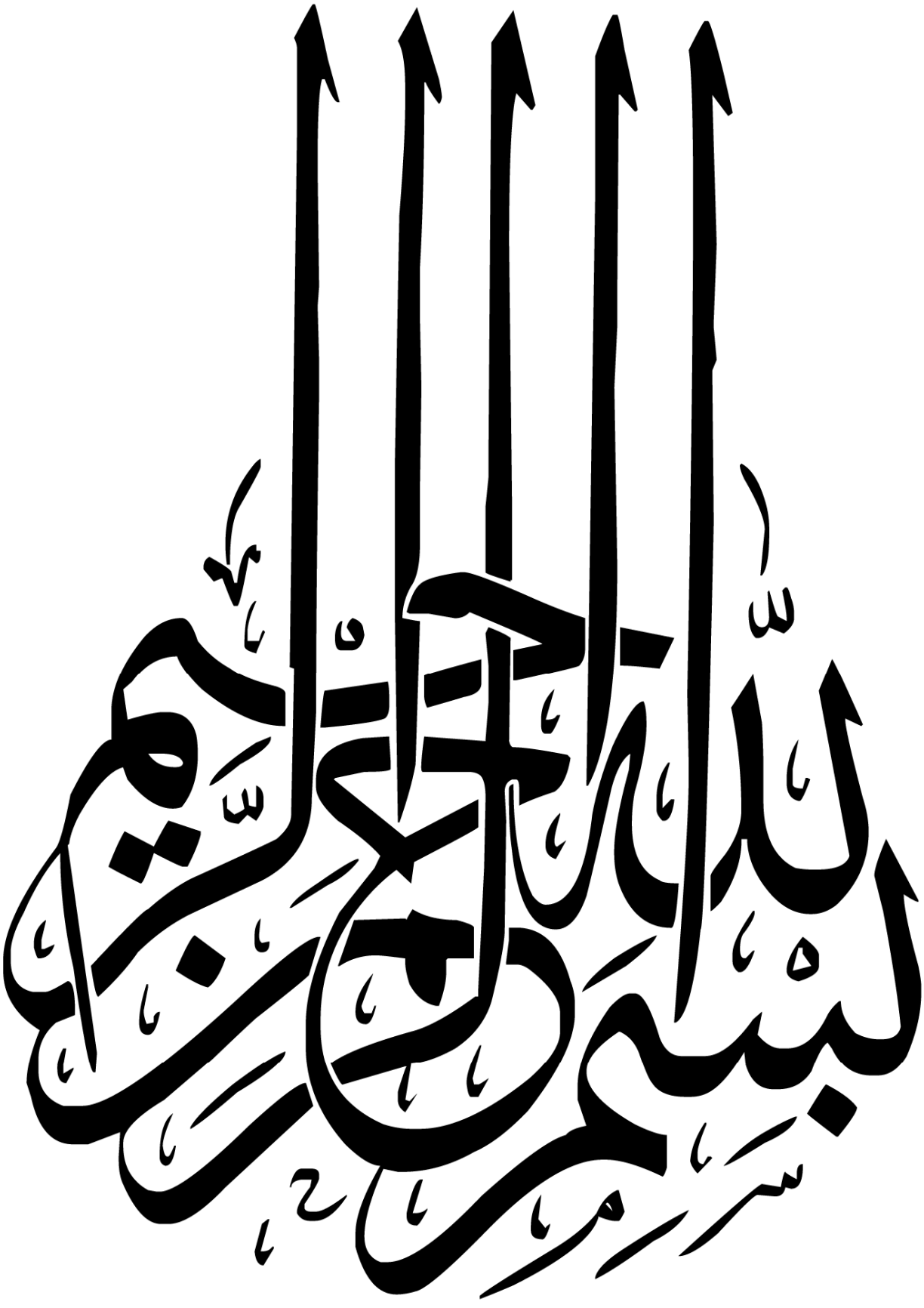
بسم الله الرحمن الرحيم

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ٱ ٱ ٱ ٱ ٱ ٱ ٱ ٱ

□ □ □ □ □ □ □ □ ّ ى ن [سورة الإسراء، الآية: 70]

شكر وعرفان

باسمك اللهم نستعين على أمور الدنيا والدين، وبك آمنا وعليك توكلنا، وإليك المصير، لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت، وأنت على كل شيء قدير ولك الحمد كثير، والشكر الدائم.

أقول من بعد افتتاح القـــول بحمدي ذي الطول شديد الحـــول
فالحمـــــد لله العلي المجـــزل المـــانح لنـــا الفضل المكمـــــل
ثم صلاة الله والســـــــــلام على النبي دينه الاســـــــــلام
مُحَمَّد الذي سما على السمـــاء وأهله من بعد الأرض سمـــــــا

أما بعد:

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى **الدكتور عثمان زقب**؛ لما قدم لنا من وقت وجهد، وما أسداه من نصح وتوجيه، وفَتْح أبواب الاتصال به في كل وقت، فله منا جزيل الشكر والعرفان وجزاه الله عنا كل الخير، ورفعه بعلمه في جنات الفردوس إن شاء الله.

كما نتقدم بالشكر كل من ساعدنا في هذه المذكرة، وإلى كل من مدنا بيد العون من قريب أو من بعيد، ولا يفوتنا أن نشكر كل موظفي المكتبة المركزية بجامعة الوادي.

وإلى أعضاء اللجنة المشرفة على مناقشة هذا العمل

نسأل الله أن يتقبل هذا العمل لوجهه الكريم والحمد لله رب العالمين والسلام على المرسلين

مقدمة

لا تزال السياسة الاستعمارية في الجزائر محل إثارة للجدل والنقاش، وخاصة منها المطبقة في مرحلة الثورة (1954-1962)، إذ تعد هذه المرحلة منعرج حاسم في تاريخ الصراع الفرنسي- الجزائري، فقد عرفت الثورة الجزائرية وبلا شك عدة تطورات ومرت بجملة من المراحل التي كان لها الأثر البارز على عموم مسارها الذي تراوح في إجماله بين حالتي الفعل ورد الفعل خاصة في إطار التعامل مع الإدارة الاستعمارية، التي كثيرا ما كانت تسعى في ظل التطورات السياسية الحاصلة على مستوى أنظمة الحكم الخاصة بها مع ارتباطها الوثيق بتطورات الأوضاع الحاصلة بالجزائر خاصة في مرحلة الجمهورية الفرنسية الرابعة والخامسة.

ولقد عمدت فرنسا خلال مرحلة الثورة وفي ظل الحكومات المتعاقبة فيها بانتهاجها سياسة اتسمت بعدم الوضوح أحيانا والتناقض أحيانا أخرى اتجاه مطالب الجزائريين فكانت في العديد من الأحيان سياسة قمعية اتجاه الشعب وموجهة للثورة، ونظرا لفشل سياستها العسكرية في قمع الثورة مع اتساع دائرة الجروح التي احدثتها الثورة في الاستعمار وآلته العسكرية، ما كبَّدت فرنسا من خسائر بالغة، فكان لذلك الأثر البالغ في نفوس الساسة الفرنسيين، الذين سارعوا للقيام بإصلاحات أو بالأحرى إجراءات بين عامي 1955 و1958 في شكل مشاريع اقتصادية واجتماعية بدعوى اصلاح أوضاع الجزائريين، وبدافع عزل الشعب عن تأثير جبهة التحرير الوطني، غير أنها لم ترق في مجملها لطموحاتهم وآمالهم ومن جملة المشاريع؛ مشروع سوستيل، لاكوست، ومشروع قسنطينة.

ومن هنا كان موضوع مذكرتنا تحت عنوان: "**الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**" ولدراسة هذا الموضوع استوجب علينا طرح اشكالية رئيسية تندرج تحتها اشكاليات فرعية متمثلة في الصياغ التالي:

- ما هي الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية التي لجأت إليها السلطات الفرنسية من أجل القضاء على الثورة الجزائرية؟ وهل نجحت في تحقيق أهدافها لاحتواء ثورة التحرير ؟

ولتوضيح الرؤى حول إشكالية هذا البحث سنحاول الإجابة على مجموعة من **التساؤلات الفرعية** تثيرها طبيعة الموضوع أهمها:

– ما هي الظروف التي برزت فيها هذه المشاريع الإصلاحية الاقتصادية والاجتماعية ؟

– ما مدى نجاح السياسة الاستعمارية في استدراج الشعب الجزائري إلى جانبها؟ ما موقف غلاة المعمرين من تدابير الحفاظ على الجزائر فرنسية؟

– فيما تمثلت ردود الأفعال منها؟

– ما أثر هذه المشاريع على الجزائريين المسلمين؟

ويعود **سبب اختيارنا لهذا الموضوع** " بناء على جملة من الاعتبارات نلخصها فيما يلي:

– رغبتنا في انجاز دراسة تاريخية موضوعية على ضوء الوثائق المتوفرة حول المخططات الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية لإفشال الثورة التحريرية.

– قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية المتعلقة بالسياسة الفرنسية في المجال الاقتصادي والاجتماعي إبان الثورة، بالإضافة إلى حساسية هذا الموضوع من حيث أنه يمس جانب من خبايا المشاريع الإصلاحية الفرنسية للبقاء في الجزائر مما جعله موضوعا صعبا ومعقدا نظرا لما له من تأثيرات على المجتمع الجزائري على المدى القريب والبعيد، مما يثير الرغبة في إماطة اللثام على خباياه، وجعله في متناول من تستهويهم المعرفة التاريخية للاطلاع عليه.

تكمن **أهمية هذا البحث** في كونه يتناول جانبا من السياسة الفرنسية التي حاولت كبح الثورة، وذلك لأن الحكومة الفرنسية كان لزاما عليها أن تجد مخرجا وفي أسرع وقت لإجهاض العملية التحريرية.

أمَّا بخصوص **المنهج المتبع**، فلكون موضوع الدراسة حدث تاريخي مضى فإن الضرورة العلمية المنهجية تفرض علينا ضرورة العودة إلى الأحداث والوقائع الماضية، قصد سردها وتحليلها وربطها بمسبباتها، ومسايرة تطوراتها قصد الوصول إلى النتائج المتوخاة، وذلك

باتباع المنهج التاريخي الذي يشتمل على الوصف والتحليل والإحصاء وتقصي الحقائق وتمحيص الأحداث التاريخية، والتعامل معها بكل موضوعية.

أمَّا **الخطة** التي اعتمدنا عليها للإجابة عن مختلف اشكاليات الموضوع فكانت مقسمة إلى: مقدمة ومدخل، وثلاث فصول، وخاتمة، وملاحق تتصل مضامينها بموضوع البحث.

بالنسبة للمقدمة تعرضنا إلى أهمية هذه الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأردفناها بأهم المصادر والمراجع، والهدف منها ابراز الكثير من الملابسات التي تكتنف العديد من الجوانب والقضايا.

أمَّا بالنسبة **للمدخل**، تضمن سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر قبل 1954.

ولقد خصصنا **الفصل الأول** لمشروع جاك سوستيل خلال فترة ولايته في الجزائر 1955-1956 تطرقنا فيه إلى طرح برنامجه الإصلاحي وأهدافه من خلال مشروعه الذي ارتبط باسمه وذلك بعد تعيين واليا عاما على الجزائر، وما اتبعه من ردود أفعال جزائرية وفرنسية.

أمَّا **الفصل الثاني** تمحور حول اصلاحات روبير لاكوست 1956-1958، عرضنا فيه ظروف وصول الجبهة الجمهورية للحكم في فرنسا، وتولي روبير لاكوست إدارة الجزائر، مع طرح مشروعه الإصلاحي الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساته على الجزائريين المسلمين والفرنسيين.

أمَّا **الفصل الثالث** والأخير تناولنا فيه الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962 التي تمثلت في مشروع قسنطينة أكتوبر 1958 من ظروف إعلان المشروع ومضمونه وأهدافه ونتائجه ومختلف ردود الأفعال عليه.

أمَّا **خاتمة** البحث فقد دونَّا فيها النتائج التي خلصنا إليها من خلال هذه الدراسة.

ولإنجاز هذه الدراسة قمنا بجملة من القراءات، تمكنا خلالها من تجميع المادة الخبرية للدراسة، والمكونة من مجموعة **المصادر والمراجع** باللغتين العربية والفرنسية، والتي ارتأينا أنها

تخدم موضوع بحثنا بشكل مباشر، ومن أهمها نذكر: كتاب حرب الجزائر (ملف وشهادات) لباتريك إفينو وجون بلانشايس، كذلك كتاب فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1985 للدكتور الغالي غربي، إضافة لدراسة رمضان بورغدة بعنوان "الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، بالإضافة إلى العديد من الدراسات الأكاديمية، نذكر منها دراسة بوهناف يزيد تحت عنوان "مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962.

كما كان للمجلات أيضا نصيب في دراستنا، ونخص بالذكر اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري ألا وهي "مجلة المجاهد" بمختلف أجزائها.

أمَّا بالنسبة للدراسات المعتمدة باللغة الفرنسية نذكر منها:

Alistair Horne, Histoire de la guerre d'Algérie, Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre.

وهذه المراجع خدمتنا في حيثيات الدراسة من معلومات وتحليلات دقيقة وكذا تقديم الإحصائيات.

ومن جملة **الصعوبات** التي واجهتنا أثناء مسارنا في دراسة الموضوع نذكر منها: شح المصادر والمراجع العربية المخصصة للموضوع، خاصة في دراسة مشروعي سوستيل ولاكوست، وإن وجدت فهي عبارة عن مجهودات شخصية، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك لعدم القدرة على التنقل خارج الولاية.

وفي الأخير نتقدم بالشكر للدكتور الفاضل "عثمان زقب" الذي لم يبخل علينا بالتشجيع مع التوجيه والإرشاد، جعله الله ذخرًا للأجيال القادمة، كما نتمنى أن نكون قد بلغنا ما نصبوا إليه، إن أصبنا فمن الله، وإن اخطأنا فمن أنفسنا وحسبنا أننا نوينا؛ بل يكفينا أننا اجتهدنا وراجينا الاجتهاد في ما أخفقنا فيه، ويبقى اعتقادنا قائم على أن إفادة الأساتذة وملاحظتهم سيكون لها الأثر البالغ في إثراء الدراسة وإجلاء النقص الذي يعتريها.

قائمة المختصرات

• قائمة الرموز والاختصارات بالعربية

المختصر	معناه
د. ط	دون طبعة
د. ت	دون تاريخ
د. ب	دون بلد
د. د	دون دار
تر	ترجمة
تح	تحقيق
ص	صفحة
ج	جزء
ع	عدد

• قائمة الرموز والاختصارات بالفرنسية

Manuel	Sens
P	Page
Op .cit	ouvrage cité
S.F.I.O	Socialiste Français Inframandiales International
UGS	Union à Gauche Socialiste
PSU	Parti Socialiste Indépendant
MRP	Mouvement Républicain Populaire
RPF	Rallye Populaire Français
PR	Parti Radical
PC	Parti Communiste
SAS	Sections Spécialisées Administratives

مدخل

(سياسة الاصلاحات الفرنسية في الجزائر قبل 1954)

قبل أن نخوض في دراسة موضوعنا "الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962" فلابد من إلقاء نظرة خاطفة حول هذه السياسة قبل الثورة .

لوَّحت السلطات الفرنسية في الجزائر قبل اندلاع الثورة التحريرية 1954، بعدَّة مشاريع إصلاحية[1]، نذكر منها إصلاحات فيفري 1919، حيث شرعت حكومة كليمانصو (Clemenceau)[2] بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، باتخاذ قرارات سياسية[3] بدعوى مكافأة الجزائريين على ولائهم إبان الحرب العالمية الأولى[4].

فقد أتاح قانون 04 فيفري لأهالي الجزائر إمكانية اكتساب الجنسية الفرنسية إذا توفرت فيهم شروط معينة وذلك ليجعل من الصعب على الجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية[5].

أمَّا مرسوم 06 فيفري 1919 فقد نصَّ على بعض الإصلاحات الشكلية التي تزيد من حجم الكتلة الانتخابية الجزائرية فيحق للجزائريين الذين لا يملكون الجنسية الفرنسية اختيار من يمثلهم في كل المجالس الاستشارية في الجزائر أعضاء منتخبون[6].

إذا كان أغلب الجزائريين قد وجدوا هذه الإصلاحات ضئيلة جدًا، فإن الكولون قد وجدوها شئيًا عظيمًا[7]، ورغم أن هذه الإصلاحات لم تحقق المساواة التامة إلا أن المعمرين

---

[1] سيلفي تينو، **تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر**، دحلب، الجزائر، 2013، ص63.

[2] **كليمانصو**: رجل دولة فرنسي، وطبيب وصحفي. أنتخب مرتين لرئاسة الحكومة الفرنسية للمرة الأولي بين 1906-1909 والثانية بين 1917 - 1920. ينظر: **ويكيبيديا، 2017/04/08، 14:30**.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص216.

[4] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، دت، ص356.

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص278.

[6] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص216.

[7] محفوظ قداش ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)**، ج 1، الجزائر،2009،ص44.

الأوروبيين ذهبوا إلى فرنسا لمطالبة الحكومة الفرنسية بإلغائه، ونتيجة لذلك ألغيت الكثير من الحقوق التي منحت للأهالي[1].

لجأت السلطات الفرنسية من جديد إلى المشاريع الإصلاحية، ففي سنة 1931م عقب الاحتفال بذكرى الاحتلال، ترأس موريس فيوليت[2] لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي التي كلفت بدراسة الأوضاع في الجزائر مع تقديم اقتراحات في الإصلاحات التي يجب القيام بها[3].

استمرت مناقشة تلك الإصلاحات في البرلمان الفرنسي إلى غاية 1935م، حيث انتهت برفض المشروع الإصلاحي نزولًا عند رغبة المعمرين[4]، وبوصول الجبهة الشعبية للسلطة في فرنسا جوان 1936 برئاسة ليون بلوم[5].

رأى فيوليت أنَّ الوقت مناسب لتحسين الأوضاع في الجزائر، حيث عرض المشروع على مجلس الوزراء في أكتوبر 1936[6].

وقد احتوى المشروع على ثمانية فصول وخمسين مادة، تتمحور حول إدماج الجزائر في فرنسا[7]، لاقى هذا المشروع صدا كبيرا لدى مختلف أوساط الحركة الوطنية الجزائرية، خلال فترة حكم الجبهة الشعبية بين مؤيد ومتحفظ ومعارض[8].

---

[1] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص ص164-165.

[2] **موريس فيوليت:** ولد سنة 1870م، وتوفي سنة 1960، ماسوني من رجال الحزب الاشتراكي الفرنسي، حاكم الجزائر من ماي 1925 إلي 1927، ووزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر في حكومة الجبهة الشعبية. ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص379.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص18.

[4] فتح الدين بن أزواو، **أيديولوجية الثورة الجزائرية (1962 - 1954)**، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص88.

[5] **ليون بلوم:** هو رجل سياسي فرنسي وهو أول اشتراكي وأول يهودي يتولى رئاسة الوزارة في فرنسا. ينظر: أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص29.

[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص380.

[7] أبو القاسم سعد الله ، المصدر السابق، ص21.

[8] شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص43.

أمَّا المعمرون فقد رفضوه وذلك لتصورهم انه يهدد السيادة الفرنسية على الجزائر، كما شنُّوا حملة شرسة على المشروع، تمثلت أهم مظاهرها في اجتماع شيوخ بلديات إقليم وهران 05 جانفي 1937 وإعلانهم رفض المشروع[1]، وأرسلوا وفدًا إلى باريس للضغط على السلطات الفرنسية وإجبارهم على التخلي عنه[2].

بقي المشروع بين مد وجزر، والتصويت عليه يتأجل مرة بعد مرة، إلى أن تخلى عليه البرلمان الفرنسي تحت ضغط المستوطنين في عهد حكومة دلاديه عام 1935م[3].

أمام ضغط الحركة الوطنية الجزائرية وإصرارها على تحقيق مطالبها عادت فرنسا إلى سياسة الإصلاحات، لامتصاص غضب الجزائريين المسلمين بعد مجازر 8 ماي فأصدرت قانونًا أساسيًا للجزائر[4]، صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية في 20 سبتمبر 1947م[5]، شمل ثمانية أبواب وستين مادة[6]، منحت فيه المواطنة الفرنسية لكل الجزائريين[7]، ولتطبيقه لجأت السلطات الفرنسية إلى تزوير الانتخابات واختيار الشخصيات الهزيلة لتمثيل المسلمين في المجالس المنتخبة[8].

رغم أنَّ هذا القانون تضمَّن بعض البنود التي تستجيب لمطالب جزائرية، إلَّا أنَّه يحمل في طيَّاته بذور فنائه، وذلك لعدم اعترافه بالشخصية الجزائرية، بالإضافة إلى عدم

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص381.

[2] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين**، دار العلوم، الجزائر، دس، ص232.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص381.

[4] عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص200.

[5] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دب، 1999، ص110.

[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص467.

[7] عز الدين معزة، المرجع السابق، ص200.

[8] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص315.

إشراك الجزائريين في صياغته، كما رفض المستوطنون هذا القانون باعتباره يمثل تخليًا من جانب فرنسا على الجزائر[1].

وبالتالي فقد فشلت هذه المشاريع الإصلاحية لأنَّها لم تجد حكومة قوية تتبنَّاها تستطيع أن تفرض أحد تلك المشاريع على المعمرين في الجزائر، لذلك بقيت حبرًا على ورق[2].

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص469-470.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص21.

الفصل الأول:

مشروع جاك سوستيل الإصلاحي (1955-1956)

أولًا: تعينه واليا عاما على الجزائر

ثانيًا: برنامجه الإصلاحي وأهدافه

ثالثًا: ردود الأفعال الجزائرية والفرنسية على إصلاحاته

ازدادت قناعة المسؤولين الفرنسيين بأهمية الإجراء الإصلاحي وإن اختلفت الآراء حول طبيعة الإصلاحات الواجب تطبيقها في الجزائر، لكنهم اتفقوا على أهميتها لمعالجة الأزمة الجزائرية وانعكاس ثمراتها بشكل ايجابي على مستوى معيشة السكان المسلمين ، حين أدركوا أن سياسة القمع التي انتهجتها السلطات الفرنسية لوئد الثورة لم تجد نفعًا.

أولا: تعينه واليا عاما على الجزائر

أدرك صناع القرار السياسي في فرنسا منذ بداية الثورة الجزائرية 1954 أنه يمكن تجفيف منابع الثورة من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية اجتماعية، لاحتواء الاوضاع في الجزائر خاصة أنهم قد أعطوا انطباعا أن الثورة قد جاءت نتيجة للبطالة والفقر.

وفي هذا السياق صرح مانديس فرانس (Mendes France)[1] في 12 نوفمبر أمام الجمعية الوطنية الفرنسية: "بأنَّ المسألة لا تعد وأن تكون مسألة اقتصادية اجتماعية"[2]، يمكن حلها بانتهاج سياسات متنوعة من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية[3]، ويؤكد ذلك السيد لاكيير رئيس المجلس الجزائري في خطاب له "إن الكفاح ضد البطالة بإيجاد العمل للعاطلين لهو الدواء الناجع الذي لا يوجد أنفع منه لوقف حركة العصابات المسلحة"[4]، وعلى هذا الاساس

[1] **ماندیس فرانس:** ولد بمدينة باريس 1907/11/01 من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية، تحصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس وتحصل على إجازة في العلوم السياسية. ينظر: الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1985: دراسة في السياسات والممارسات**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص142.

[2] عبد الكامل جويبة، **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958**، ط1، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012، ص45.

[3] عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة ونصوصها الأساسية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص432.

[4] رمضان بورغدة، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962): سنوات الحسم والخلاص**، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص137.

توصلت الحكومة الفرنسية الى قناعة مفادها أن روجي ليونار(Roger Leonard)[1] لم يعد رجل المرحلة الحالية ولذا يجب استبداله بالرجل المناسب لهذه المرحلة[2].

ولتوفير حظوظ نجاح سياسة حكومته في الجزائر، شرع رئيس الحكومة الفرنسية في البحث من بين الشخصيات الفرنسية على من يتحمل مسؤولية هذه المهمة، وفي الاخير وقع اختياره على جاك سوستيل (Jacques soustèlle)[3] لما يتوفر عليه من مواصفات شخصية تخوله من تجاوز الصعاب التي تنتظره، وكان لفرانسوا ميتران(Francois Mitterrand)[4] دورا كبيرا في إقناع جاك سوستيل بقبول تولي منصب الوالي العام على الجزائر[5].

أصدر مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة منديس فرانس(Mendes France) بيانا في جانفي 1955 تضمن تعيين جاك سوستيل واليًا عامًا للجزائر خلفا للجنرال روجي ليونار[6].

كان الهدف من هذا الإجراء التخلص من ضغوطات المستوطنين الأوربيين من أصحاب رؤوس الأموال على السيد ليونار الذي تحول إلى ألعوبة بيد المستوطنين الرافضين لأي إجراء إصلاحي يحد من هيمنتهم في الجزائر، كما كان من الممكن أن يكون لهذا الإجراء نتائج إيجابية، لكن جاءت نتائجه مختلفة، لأنه كان سببًا في سقوط حكومة ماندیس[7]، حيث استغل غلاة المعمرين فرصة عرض فرانسوا ميتران خطة الإصلاحات في 2 فيفري 1955 على

---

[1] **ليونار روجي:** حاكم عام للجزائريين من أفريل 1951 إلى ديسمبر 1954. ينظر: إبراهيم طاس، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص44.

[2] باتريك إفينو وجون بلانشايس، **حرب الجزائر (ملف وشهادات)**، (تر- بن داود سلامنية)، ج1، دار الوعي، الجزائر، 2012، ص179.

[3] **جاك سوستيل:** اسمه الحقيقي بن سوسان، من أصل يهودي وهو رجل سياسي فرنسي ينتمي إلى المدرسة اليسارية ذات التوجه الليبرالي. ينظر: يزيد بوهناف، **مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص59. ينظر الملحق رقم (01).

[4] **فرانسوا ميتران:** وزير الداخلية مكلف بالعمالات الفرنسية بالجزائر عام 1954 وزير عدل في حكومة غي مولي من فيفري 1956 إلى جوان 1957. ينظر: إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص46

[5] الغالي غربي، المرجع السابق، ص201.

[6] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص433.

[7] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص102.

المجلس الوطني الفرنسي[1]، حيث أثار مشروع الإصلاحات المزمع تطبيقه في الجزائر مناقشات حادة واختلافات شديدة بين مختلف المجموعات السياسية الفرنسية وبرزت ثلاثة اتجاهات:

1.اتجاه يحبذ تلك الإصلاحات ويرى أن تطبيقها يعد أمرًا ضروريًا لإصلاح الوضع وتدارك الأخطاء[2]، ويقيم الجنرال بوفرل (Beanfre) الوضع في الجزائر مؤكدا أنه لابد على فرنسا أن تفرض هيمنتها على المسلمين الجزائريين وهو أمر مرتبط في الأصل بتحقيق أمنهم وضمان سلامتهم واستعادة الثقة بهم، لذلك صار لزاما علينا معالجة الأمراض المزمنة المنتشرة في الجزائر كالبطالة، ومشكل الأجور والتسلط الإداري، وأن القوات المسلحة حتى في حالة تدعيمها لا تستطيع فعل كل شيء بمفردها[3].

2. اتجاه يفضل تطبيق تلك الإصلاحات بجانب، ويرفضها في جانب آخر، يرفض إجراء إصلاحات سياسية وإدارية قبل استرجاع الأمن والهدوء وأن أخطاء الحكومة هو التفكير في تطبيق الإصلاحات التي تضمنها قانون 1947 مما يعني خروج الفرنسيين من الجزائر لأنها تتحول إلى منطقة دستورية[4]، ويقول في هذا السياق السيد كليسي نائب عن عمالة وهران: "إن كل كلام عن الإصلاحات إنما هو سابق لأوانه ريثما يستتب الأمن بصفة مطلقة، وهذه الإصلاحات التي تفكر فيها الحكومة في إنجازها فورا بالبلاد الجزائرية معناها أن الفرنسيين يجب أن يغادروا الجزائر، لأنها ستصبح منطقة دستورية"[5].

3.اتجاه يرفض الإصلاحات جملة وتفصيلا[6]، ويعتبرونها إعطاء ورقة رابحة لحركة العصيان في الجزائر، وأن دستور1947 لم يطبق ولا يمكن تطبقه في الجزائر، لأنَّه يحتوي على أمور يستحيل تنفيذها كتحرير الدين الاسلامي، وترسيم اللغة العربية[7] ومثَّل هذا الاتجاه السيد ريني

---

[1] عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962**، رسالة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995-1996، ص161.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص203.

[3] يوسف مناصرية، **دراسات وابحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962**، دار هومة، الجزائر، 2013،ص 194.

[4] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص162.

[5] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص138.

[6] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المصدر السابق، ص101.

[7] باتريك أفينو وجون بلانشاس، المصدر السابق، ص179.

ماير (Rene Mayer)[1] حيث عارض ضمنيا سياسة الإغراءات الاقتصادية التي انتهجتها حكومة منديس فرانس (Mendes France)، داعيا إياها إلى قطع دابر الثوار بالحديد والنار[2].

على الرغم من محاولة رئيس الحكومة الفرنسية من طمأنة الجميع بأن عملية الاصلاحات ما هي الا مناورة وخدعة للشعب الجزائري من أجل تهدئة الاوضاع إلا أن ريني ماير لعب دورا كبيرا بفضل نفوذه وقوة اللوبي في إسقاط حكومة مانديس فرانس، مستغلا تعيين اليهودي جاك سوستيل ذو الميول اليسارية حاكما عاما للجزائر[3]زيادة على نية حكومته في فتح باب المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني مما يعرض الإمبراطورية الفرنسية للتخريب.

وفي 6 فيفري صوت أعضاء المجلس الوطني الفرنسي بأغلبية 319 صوت ضد 273 بسحب الثقة من حكومة منديس فرانس[4].

إن سقوط الحكومة كان أكبر دليل على قدرة الكولون وسعة نفوذه المتحكم في مراكز القرار في باريس[5]، مما ادخل فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون الحكومة مدة تسعة عشر يوما ظهرت خلالها عدة محاولات فاشلة قامت بها شخصيات ذات انتماءات سياسية مختلة[6]، مما اضطر رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي (René-Coty)[7] تكليف إدقار

---

[1] **ريني ماير**: سياسي فرنسي ولد بباريس سنة 1859 عضو في اللجنة الفرنسية للتحرير بالجزائر عام 1943، نائب رديكالي بين 1946-1955 شغل منصب وزير المالية والعدالة 1947-1952، ينظر: إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص49.

[2] حسن بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، دم، دت، ص 193.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص409.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص205.

[5] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص103.

[6] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 195.

[7] **روني كوتي:** هو ثاني رئيس وآخر رئيس للجمهورية الفرنسية الرابعة من 16 جانفي 1954، إلى 8 جانفي 1959، ينظر: https://Fr.M.wikipedia>wiki>Renécoty.

فور(Edgar Faure)[1] بتشكيل حكومة جديدة وفي 23 فيفري عرض هذا الأخير على المجلس الوطني الفرنسي الخطوط العريضة للسياسة التي سوف تنتهجها حكومته في المستقبل لمعالجة الأوضاع المتردية في الجزائر، ذات طبيعة اقتصادية اجتماعية، سببها الفقر والبطالة[2].

صرح إدقار فور (Edgar Faure) أمام الجمعية الوطنية قائلا: "إن مشكل القطر الجزائري من أثقل المشاكل التي أنوء بحلها منذ قبولي بتشكيل حكومة وأقول أنني أعرف هذا المشكل جيدا، فهو على قسمين؛ مشكل اقتصادي ومشكل اجتماعي، وسبب كل ذلك البطالة والفاقة وتزايد عدد السكان، فيجب علينا أن نمد القطر الجزائري بالأموال الطائلة وبصفة مستمرة"[3].

وفي 24 فيفري 1955 منح المجلس الوطني الفرنسي الثقة لحكومة دقار فور وكان من أبرز شخصيات هذه الحكومة وزير الداخلية بورجس مانوري (Bourges Maunoury)[4] والذي كان من أقرب المقربين لجاك سوستيل وقد نجح في إقناع رئيس الحكومة اليميني بتثبيت جاك سوستيل اليساري في منصبه والي عام للجزائر، خاصة وأن رئيس الحكومة انتهج سياسة الإصلاحات التي باشرتها الحكومة السابقة[5]، وقد سبق وأن بادر جاك سوستيل Jacques (soustèlle) بمجرد سماعه نبأ سقوط حكومة منديس فرانس(Mendes France) بتوجيه رسالة إلى رئيس الجمهورية، ورسائل مماثلة إلى المسؤولين السياسيين الذين من المتوقع تعيينهم

---

[1] **إدقار فور**: ولد بمدينة Béziens الفرنسية، في 18 أوت 1908، مارس مهنة المحاماة بباريس، التحق مبكرا بالحزب الرديكالي، وخلال مساره السياسي تسلم عدة مناصب حكومية منها: وزير مالية 1950-1951، وزير أول 1952، وزير خارجية 1955، شغل منصب وزير أول مرة ثانية 1955، ثم وزيرا للملاحة والتربية والشؤون الاجتماعية من 1966 إلى 1973. توفي في مارس 1988 بباريس. ينظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص246.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص196.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص140.

[4] **بورجس مانوري**: ولد في 19اوت 1914 بلويسو(Luisant)، وزير دفاع في حكومة منديس (Mendès) ثم وزير داخلية في حكومة ادغار فور(Edgar Faure) من 23 فيفري 1955الى 1 ديسمبر من نفس السنة، ثم وزير دفاع في حكومة غي مولي (Guy Mollet) من 1 فيفري 1956 الى 13 جوان 1957، ثم رئيس حكومة من جوان 1957 الى 6 نوفمبر من نفس السنة، في الاخير شغل منصب وزير في حكومة فلكس قايار(Felix Gaillard). توفي في باريس 10 فيفري 1993. ينظر: ابراهيم طاس، المرجع السابق ، ص76.

[5] الغالي غربي، المرجع السابق، ص306.

في الحكومة الجديدة معربا استعداده للعمل معهم في حالة الإبقاء على السياسة المتفق عليها سلفا[1].

وصل جاك سوستيل (Jacques soustèlle) إلى الجزائر 15 فيفري 1955، حيث استلم مهامه الرسمية كوالي عام للجزائر، غير أن هذا الأخير لم يحظ عند قدومه بأي استقبال أو حفل رسمي، واقتصر مستقبليه على أربعة مسئولين فقط[2]، وسبب هذه المقاطعة من جانب أوربي الجزائر، مرده هو الى تلبية نداء المقاطعة الذي حرره كل من روني ماير(Rene Mayer) وبورج (Broujo) كما قاموا بتنظيم حملة إعلامية ضده، دعوا فيها جميع المستوطنين إلى مقاطعة استقباله وعدم التعامل معه لأسباب عدة، أهمها[3] أنَّ منديس فرانس Mendes (France) رئيس الحكومة السابقة هو الذي قام بتعيينه والي عام على الجزائر، بالإضافة الى كونه يهودي واسمه الحقيقي هو بن سوسان (Ben Soussan) كما كان يساريا عميلا للشيوعية العالمية، وينتمي للحزب الدوغولي الليبرالي[4].

كان جاك سوستيل (Jacques soustèlle) من بين المسؤولين المتحمسين للقيام بإصلاحات في الجزائر لإطفاء نار الثورة[5]، وفي 15 فيفري صرح هذا الأخير: "إنه لا يوجد أبدا أي مشكل مستحيل الحل إذا ما جوبه بحسن نية وبحسن استعداد، ولم يراع في حله الصالح العام، وبهذه النية قدمت، إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين ،فيجب علينا تقويم الحالة المادية والأدبية السياسية والثقافية، ويجب أن تتضافر كل القوى الحية في الجزائر على هذا التقويم، والاتحاد هو أول وسائل النجاح "[6]، أخذ منذ أن وطأت أقدامه الجزائر التعرف على أوضاع البلاد، حيث قام بعدة زيارات ميدانية لنواحي البلاد خاصة

---

[1] يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص64.

[2] كان في استقباله يومها السيد كوتولي الأمين العام للولاية العامة في الجزائر والذي أدار شؤونها بالنيابة منذ تنحية روجي ليونارد، وجون فوجر مدير الأمن والجنرال شرير قائد الناحية العسكرية العاشرة وهو أعلى مسؤول عسكري في الجزائر، والسيد جاك شوفالي رئيس بلدية الجزائر. ينظر: يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص61.

[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص206.

[4] يزيد بوهناف ، مرجع سابق، ص60.

[5] محمد لحسن ازغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1958-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص88.

[6] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص197.

منطقة الشرق الجزائري[1]، وفي هذا الصدد صرح: "إن فرنسا هنا في ديارها، أو على الأصح فإن الجزائر وجميع سكانها لفرنسا، كما أنها جزء لا يتجزأ منها، إن مصير الجزائر فرنسي دعوا اختيار قراراته لفرنسا وهذا الاختيار يدعى الإدماج"[2].

كما حرص جاك سوستيل (Jacques soustèlle)على تشكيل ديوانه من عناصر معتدلة تتوافق مع أهدافه ومراميه الاستعمارية[3].

ومن أبرز هاته العناصر جرمان تيون (Germaine Tillion)[4] والتي أسندت لها مهمة بناء المراكز الاجتماعية وتقديم المساعدات الاقتصادية للجزائريين المعوزين، يرافق ذلك تقرير مفصل عن وضعية سكان الأرياف[5]، بالإضافة إلى الرائد فانسان منتاي (Vencent Monteil) المتخصص في الشؤون الإسلامية، حيث استعان به في معرفة الشؤون الإسلامية وشؤون السكان المحليين وجعله قناة للاتصال مع الجزائريين لاسيما أنه يؤمن بعدم جدوى العنف لكبح الثورة[6].

كما حرص جاك سوستيل على كسب ولاء الشرطة لمصالحه خاصة، لذلك عيَّن هنري بول ايدو (Henry Poul Eydoux) مسؤول على سلك الشرطة، الذي عمل على تشكيل هيئة أركان مختلطة، كما نصب أيضا قاستون بونتال (Gostan Pontal) مسؤولا على مديرية أمن التراب، وقد برهن هذان الرجلين على حسن ولائهم للحاكم العام[7]، إنَّ سياسة جاك سوستيل (Jacques soustèlle) تهدف الى تجريد الثورة من شعبيتها والتشكيك في مبادئها[8]، وجاء في تصريح له: "إننا نريد أن ترتقي النظم المحلية رقيا حقيقيا بإشراك سكان البلاد في

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص141.

[2] عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص50.

[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص208.

[4] **جرمان تيون:** عالمة متخصصة في علم الثنولوجيا عاشت في منطقة الأوراس اكتسبت علاقات مع العائلات الأوراسية، استعان بها سوستيل في معرفة أوضاع البلاد. ينظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص247.

[5] سيلفي ثينو، المرجع السابق ، ص64.

[6] الغالي غربي، مرجع سابق، ص209.

[7] مراد أعراب، **خطة سوستيل لمواجهة الثورة 1955**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص54.

[8] عبد الكامل جويبه، المرجع السابق، ص49.

مباشرة مهام مصالحهم بصورة حقيقية وفعالة ،وتقريب إدارات الحكومة من الحكوميين، فالإنسان لا يعيش بالخبر وحدة، ولا يعيش بالقوانين المنظمة بل يعيش بشيء أخر، هو الكرامة"[1].

ثانيا: برنامجه الإصلاحي وأهدافه

1. برنامجه

تقدم جاك سوستيل في 01 جوان 1955 بمجموعة من الإصلاحات لمجلس الوزراء الفرنسي لمناقشتها والمصادقة عليها وأشار أن مشروعه سيطبق على المناطق المحرومة أولا، واشترط اتخاذ تدابير تسبق تطبيق هذه الاصلاحات، منها تعميم قانون حالة الطوارئ[2]، بالإضافة إلى توفير الدعم المادي اللازم لتجسيد هذه الإصلاحات التي شملت العديد من المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أ- المجال الاقتصادي

1- الإصلاح الزراعي

شمل ذلك عصرنة الفلاحة بإنشاء صندوق التوسع والتحديث الريفي تحت مسؤولية مجلس متكون من موظفين وشخصيات من القطاع الزراعي مع إعفاء من الجمعية الجزائرية ويتميز بخضوعه للقانون الخاص، لكن تفرض عليه رقابة مالية[3]، كما وضع مشروع إنشاء وحدات فلاحية وتعاونيات لصغار الفلاحين تحت إشراف مستشار فلاحي، وإحداث صندوق مزدوج فرنسي جزائري للإصلاح الزراعي، يتقاسم فيه الفلاح الجزائري نصف المحصول مع صاحب الأرض[4].

---

[1] رمضان بورغد، المرجع السابق، ص141.

[2] قدم رئيس الحكومة بتاريخ 03 أفريل مشروع قانون متعلق بإعلان حالة الطوارئ في الجزائر صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي، فأصبح يعرف بقانون الطوارئ. ينظر: بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية –ثورة أول نوفمبر- معالمها الأساسية**، دار التعماد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص258.

[3] هواري قبايلي، **ثمن حرب "الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي"**، ط1، كوكب العلوم، الجزائر،2012، ص48.

[4] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص399.

2. الإصلاح الصناعي

تطوير وتوسيع النشاط الصناعي بواسطة تقديم التحفيزات وتشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية[1]، بالإضافة إلى توسيع الصناعات الخفيفة لتوفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل[2]، خفض أسعار الطاقة الكهربائية، حيث تم ذلك بدمج مؤسسة كهرباء الجزائر والغاز[3] في مؤسسة فرنسا للكهرباء والغاز، وتوحيد الأسعار في كافة أنحاء الجزائر وفرنسا الى15 مليار فرنك فرنسي، علاوة على تخفيض الضرائب في الجزائر بالتدريج مع تشجيع المقاولين والصناعيين الفرنسيين للاستثمار في الجزائر، من خلال منحهم امتيازات ضريبية من أجل ربط الوزارات الفرنسية بالأوساط المهنية، تقرر تأسيس محافظة التصنيع[4]على غرار إلغاء الفرنك الجزائري والتعامل بالفرنك الفرنسي وإنشاء بنك مختلط[5].

ب. المجال الاجتماعي

إنشاء مراكز التكوين الإداري تسمح بدخول الجزائريين المسلمين إلى مختلف الوظائف الإدارية والحصول على مناصب شغل في القطاعات العمومية والمختلطة والخاصة[6].

فتح أبواب التكوين المهني للمسلمين لكي يشعر الشباب المسلم بالمساواة مع أبناء المستوطنين الاوروبيين ،بالإضافة الى إصدار نصوص استثنائية تسمح برفع نسبة المسلمين الجزائريين في الإدارة والخدمات العامة والصناعات العمومية[7].

بالإضافة إلى إدخال تغييرات على إدارة الشؤون الإسلامية، حيث يتم تعويض القوانين التي تحكم الشؤون الاسلامية بنظام جديد، يشمل على المستوى المحلي لجان المؤمنين يتم

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص211.
[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص142.
[3] عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص51.
[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص211.
[5] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص399.
[6] عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص52.
[7] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ص199-200.

اختيارهم عن طريق القرعة تحت إشراف قاضي مسلم وهو إجراء الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية الجزائرية[1].

سن قانون ينص على إجبارية تعليم للغة العربية في المدارس الحكومية الفرنسية في الجزائر وكذلك إدماج الاطفال المسلمين في المدارس الفرنسية[2]، واستحداث هيئة خاصة بالمعلمين المساعدين[3].

2. أهدافه

تكمن المرامي والأهداف الحقيقية وراء هذا المشروع الاصلاحي في كسب الشعب الجزائري إلى صفها[4]، وإذ تتبعنا مجريات المشروع نلاحظ انه يخفي بين طياته مخططا رسم بدقة يرمي الى دمج المجتمع الجزائري داخل الاطار الفرنسي، من أجل تأسيس قاعدة موالية لفرنسا وسط المجتمع الجزائري[5].

إن الهدف من وراء اهتمام السلطات الفرنسية بالميدان الفلاحي مع تشجيع الفلاحين على الاستقرار والتعلق بالأرض، مما يصرفهم ذلك عن الالتحاق بالثورة، خاصة وأنَّ هذه الفئة تمثل أغلبية السكان المسلمين الجزائريين[6].

أمَّا هدف فرنسا من التصنيع في الجزائر، هو رفع نسبة الصادرات الفرنسية بالإضافة إلى توفير مناصب شغل للمسلمين بالجزائر في الوظائف العمومية، وذلك من خلال سنِّ قوانين استثنائية، تسمح بأن تصل نسبة المسلمين في الإدارة والخدمات والصناعات العمومية إلى نسبة 50%[7].

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص142.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص199.

[3] في أكتوبر 1955 بمبادرة من جيرمان تيون تم إنشاء مراكز اجتماعية تربوية تستهدف تمدرس سريع لكل الاطفال. ينظر: سيلفي ثينو، المرجع السابق، ص64.

[4] عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص 52.

[5] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 212.

[6] الغالي غربي، المرجع السابق، ص211.

[7] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص14.

كان هدف الحكومة الفرنسة من الموافقة على قانون ينص على إجبارية تعليم اللغة العربية في جميع المدارس الحكومية، هو جعل الجزائر مجموعة مزدوجة اللغة[1].

كما كان لمسألة زيادة نسبة المسلمين في الوظيف العمومي أثرين اثنين، فمن جهة خلق مناصب شغل لهؤلاء ونقل معارفهم إلى الميدان الإداري كأدوات لتأسيس قاعدة موالية لفرنسا وسط المجتمع الجزائري، هو ما يحقق سياسة الدمج، مادام يدخل بعض الشرائح من الجزائريين في مؤسسات وقطاعات النظام السائد، وهو إجراء يحمل بعدًا على المدى الطويل[2]، لذلك لم تجد الحكومة الفرنسية صعوبة في الظفر بمصادقة أغلبية أعضاء البرلمان المتشكل من حزب التجمع الشعبي، بعد تقدمها بالبرنامج الإصلاحي في جلسة 1955/06/26، والتي تم فيها تجديد الثقة في شخص الوالي العام جاك سوستيل[3].

من الأهداف الرئيسية التي سعى إليها جاك سوستيل من وراء مشروع الاندماج إيجاد قوة ثالثة[4]، تتشكل من جزائريين يكونون بديلا عن أولئك الذين يحملون السلاح ضد فرنسا، وتعتمد استراتيجيته على استمالة هذه الشريحة من الجزائريين، بإقناعهم بحسن نوايا الحكومة التي تسعى إلى ترقية الشعب في إطار الجمهورية الفرنسية[5]، كما يرمي إلى دمج المجتمع الجزائري ومحو شخصيتها العربية الإسلامية بداية بالتبعية وصولا إلى الإدماج داخل الإطار الفرنسي وذلك بإنشاء قوة ثالثة من الطبقة السياسية المعتدلة التي ترتبط مصالحها الشخصية بالوجود الفرنسي[6].

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص212.

[2] مراد اعراب، المرجع السابق، ص148.

[3] محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر**، ط1، تر: العربي بونيون، دار الآمة، الجزائر، 2011، ص39.

[4] وقعت أولى محاولات "جاك سوستيل " لتأسيس القوى الثالثة في مارس 1955،حيث استقبل حينها وفدا يتكون من شخصيات جزائرية مختلفة المشارب طرفا مؤهلا للحوار :الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ،جمعية العلماء، الحركة الوطنية الجزائرية، ويقول البعض إن الحاج محمد شرشالي كان ينوب عن المركزيين في ذلك اللقاء .ينظر: بن يوسف بن خدة، **الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957**، تر مسعود حاج مسعود، دار هومه، الجزائر، 2004، ص22.

[5] الغالي غربي، المرجع السابق، ص216.

[6] عبد الكامل جوبية، المرجع السابق، ص51.

ثالثا: ردود الأفعال الفرنسية والجزائرية على مشروع جاك سوستيل

1.جانب الفرنسية

لقد أثار مشروع الإصلاحات موجة عارمة من الانتقادات التي تزعمها المستوطنون الأوروبيون الذين لم يكونوا على استعداد لأي تنازل يكون في صالح الجزائريين، ومن ابرز المؤيدين لهذا التوجه نذكر ريمون لاكوير(Raymond Lacquiere) وأميدي فروجر (Amèdèe Froger) وبعض الشخصيات السياسية الفرنسية، وسارع غلاة المعمرين من الشخصيات المحسوبة على اللوبي إلى حشد كل الإمكانيات الممكنة لإجهاض هذا المشروع الإصلاحي مما نتج عنها ميلاد تنظيم سياسي جديد معارض لتوجهات الحكومة الإصلاحية، وهو "الاتحاد الفرنسي الشمال الإفريقي"[1].

من أبرز الشخصيات التي أبدت معارضة شديدة لسياسة الإصلاحات التي تبنتها حكومة ادقار فور، لاكيير(Lacquiere) رئيس المجلس الجزائر بحيث قدَّم مشروعا بديلا عن الذي قدمه الوالي العام سوستيل، كما أبدى عدد من نواب الجمعية الوطنية الفرنسية معارضتهم الشديدة لهذا المشروع، وأجمع هؤلاء أن ارتجالية الحكومة في سن الإصلاحات ستكون لها عوائق وخيمة[2].

رغم تفاهة هذا البرنامج الاصلاحي وتناقضه التام مع مطالب الثورة واهداف الشعب الجزائري، إلا انه وجد معارضة شديدة من قبل اوروبي الجزائر، وقد أسقطت ضغوطهم حكومة ادغار فور بل أنها أدخلت فرنسا في أزمة سياسية لم تنته إلا بإجراء انتخابات جانفي 1956 وبقي برنامج حكومة ادغار فور حبرا على ورق[3].

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص213-214.

[2] مراد أعراب، المرجع السابق، ص157.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 269.

أمَّا موقف الساسة المعتدلين تمثل رفضهم للمشروع بتقديم استقالتهم من الجهاز الحكومي، ففي 30 ماي 1955، استقالت جرمان تيون، وفي 24 جوان من نفس السنة استقال فانسان مونتاي[1].

2. استراتيجية جبهة التحرير الوطني في مواجهة مشروع جاك سوستيل الاصلاحي

حاولت جبهة التحرير منذ بداية الثور قطع كل الروابط والصلات بالاستعمار الفرنسي حيث كانت مناشيرها وبياناتها تدعوا بصراحة إلى قطع كل اشكال التعاون والتعاملات مع الإدارة الفرنسية[2]، مع منع المواطنين بعدم رفع قضاياهم الى المحاكم الفرنسية وإسناد حلها الى لجان خاصة تابعة للجبهة[3] كما منع ابرام عقود الزواج في الادارة الاستعمارية ودخول قاعات العرض والسينما، واجتناب كل المبادلات والمعاملات مثل البيع والشراء او الكراء، ولقد لقي ذلك استجابة كبيرة من الجزائريين[4] واتضح ذلك للعيان يوم اعلن التجار الجزائريون إضرابهم 5 جويلية1955 استجابة للمنشور الذي وزعته الجبهة على التجار الجزائريين وأمرتهم فيه بإضراب عام ،كانت استراتيجية المقاطعة عبارة عن خطة من جبهة التحرير تهدف من ورائها اظهار مدى التزام الشعب بأوامر قيادته الثورية، بالإضافة الى الحد والقضاء على التعامل مع المؤسسات الاستعمار الفرنسي[5].

كما حرصت جبهة التحرير منذ بداية الثورة على حفظ كرامة عائلات الشهداء والمجاهدين والسجناء والمناضلين وذللك بتقديمها منحة شهرية لعائلاتهم، ثم عممت هذه المنحة بحيث شملت الفقراء والمعلمين، بل وحتى عائلات الخونة وذلك لتفويت الفرصة على الاستعمار في ضمهم الى صفوفه[6]؛ ويقول في هذا السياق ابن طوبال: "وكما لا يخفى علينا في ذلك

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص215.
[2] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص ص 257-259.
[3] أحسن بومالي، المرجع السابق, ص 146.
[4] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص260.
[5] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص148.
[6] المرجع نفسه، ص145.

الوقت كنا نخشى من المناورات السياسية التي قد تدبر، فثورة أول نوفمبر لم تقف بعد على قدميها كما ينبغي، وكانت فرنسا قد عينت واليًا جديدًا على الجزائر، وهو جاك سوستيل، وقد جاء متظاهرًا أنه يحمل حلولًا إصلاحية، نحن كنا نخشى هذه الحلول"[1].

قامت قيادة جبهة التحرير الوطني بشن حملة إعلامية دعائية ضد مشروع الوالي العام جاك سوستيل، من أجل كشف النوايا الحقيقية للحكومة الفرنسية من وراء هذه الإصلاحات[2].

لم يكتف قادة الثورة بالحملة الدعائية وحدها، بل اضطروا أحيانًا لاستعمال العنف والتهديد ضد كل جزائري شكك في مبادئ ثورة أول نوفمبر وتعاون مع قوات الاحتلال الفرنسي وانساقوا وراء مشروع جاك سوستيل[3].

كما ضاعفت الثورة من عملياتها العسكرية، لإجهاض مناورات حكومة إدقار فور وتجسد ذلك في هجومات 20 أوت 1955[4]، التي أكدت على تلاحم الشعب الجزائري وأعلنت شمولية الثورة[5].

أحبطت هجومات 20 أوت 1955 كل محاولات الحكومة الفرنسية في القضاء على الثورة وإحداث القطيعة بينها وبين الشعب الجزائري[6]، بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي أعلنت عنها السلطات الفرنسية من خلال الوالي العام جاك سوستيل[7].

---

[1] لخضر بن طوبال، **الطريق إلى نوفمبر**، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، د ت، ص234.

[2] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص400.

[3] عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص52.

[4] **هجومات 20 أوت 1955**: بالمنطقة الثانية – الشمال القسنطيني– تحت قيادة زيغود يوسف، وقد امتازت بالقوة والفعالية. ينظر: محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)**، ط1، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص43.

[5] عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص ص53-60.

[6] محمد عباس، **دغول ... والجزائر نداء الحق**، ج 4، دار هومه، الجزائر،2013، ص 344

[7] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص ص402-403.

وفي الاخير نستنتج أن هذه الاصلاحات ما هي إلا محاولات يائسة من الوالي العام جاك سوستيل، لإخفاء الوجه البشع للاستعمار الفرنسي، وأن هذا البرنامج تجاوزته الاحداث لأنه لم يكن يحمل الجديد ،ولم يتناول جوهر المشكل الذي كان مطروحا في الجزائر، فقد كان مآله الفشل، فلم تكن تلك الاصلاحات المزعومة قادرة على القضاء على الثورة الجزائرية.

الفصل الثّاني:

إصلاحات روبير لاكوست (1956-1958)

اولا: وصول الجبهة الجمهورية للحكم في فرنسا

ثانيا: تنصيب روبير لاكوست وزيرا مقيما عاما في الجزائر

ثالثا: مضمون برنامجه الإصلاحي

رابعا: انعكاسات مشروعه على الجزائريين المسلمين والفرنسيين

واصلت السلطات الاستعمارية الفرنسية سياستها الاصلاحية من منطلق أن الحالة المادية والاجتماعية المزرية التي يعاني منها الجزائريون هي السبب في التفافهم حول جبهة التحرير الوطني.

أولا: وصول الجبهة الجمهورية الى الحكم في فرنسا

نظراً لتأزم الوضع، والبحث عن مخرج مشرف لحالة الانسداد السياسي والعسكري في الجزائر، دفع ذلك بحكومة ادغار فور (Edgar Faure) إلى إصدار قرارين مفاجئين هما:

- حل المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 06\12\1955.
- تحديد تاريخ 02\01\1956 موعد اجراء انتخابات تشريعية لتجديد أعضاء المجلس الوطني الفرنسي[1].

تم اجراء الانتخابات التشريعية في فرنسا وفقا للتاريخ المحدد لها، وقد شهدت حراكًا سياسيًا تجاذبت فيه أحزاب اليمين واليسار، وتميزت بنشاط حزبي مكثف مثَّل أهم أطرافه أحزاب اليمين واليسار والوسط، والغالب على هذه الأحزاب السياسية الفاعلة ذلك التداخل الكبير فيما بينهم، حيث نجد بعضها يتبنى الأفكار اليسارية ثم يتصرف يمينيا والعكس ومن هذه الأحزاب[2]:

- الحزب الاشتراكي الفرعي الفرنسي للأممية العالمية S.F.I.O[3].

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص221.

[2] أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962**، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2008، ص48-49.

[3] Parti Socialiste Français Inframandiales Internationalisme تأسس رسميا سنة 1905 شارك في حكم فرنسا قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية، دخل الى المعارضة سنة 1950 ثم عاد إلى الحكم في سنة 1956انقسم إلى تيارين هما اتحاد اليسار الاشتراكي (UGS) والحزب الاشتراكي المستقل(PSU) إثر ذلك عاد الحزب إلى المعارضة واستمر فيها إلى غاية 1962 حيث قرر تحويل اسمه إلى الحزب الاشتراكي. ينظر: شمس الدين بوفنش: **سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية (1956-1958)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لحضر، باتنة، 2013-2014، ص18.

- الحركة الجمهورية الشعبية "H.R.P"[1].
- التجمع الفرنسي الشعبي "R.P.F"[2].
- الحزب الراديكالي"P.R"[3].
- الحزب الشيوعي"P.G"[4].

جل هذه الاحزاب كانت ترمي في نشاطها أيام الحملة الانتخابية إلى الفكرة الفرنسية التي تجمع على أن الجزائر فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا، وكعادة أحزاب اليسار الفرنسي نجدها في هذه الحملة تحالفتا تحت اسم الجبهة الجمهورية في شكل تحالف سياسي تتكون من أربعة أحزاب تحالفت ضد الحزب الشيوعي الفرنسي وهي :

- الحزب الاشتراكي.
- الحزب الراديكالي.
- اتحاد الاشتراكيين الجمهوريين.
- الجمهوريين الديغوليين.

---

[1] Mouvement Républicain Populaire تأسست في نوفمبر 1944على أساس الأفكار الديمقراطية المسيحية، اكتسحت الساحة السياسية الفرنسية منذ العام 1945، ولكن الحرب في الجزائر أدت إلى تشتت مناضليها واتجاههم نحو الحركة الديغولية، وبعدها إلى الوسط الديمقراطي سنة، 1966. انظر: شمس الدين بوفنش، المرجع السابق، ص 18.

[2] Rallye Populaire Français تأسس سنة 1947 من طرف الجنرال ديغول بمساعدة جاك سوستيل واندري مالرو، انظم إليهم اليمين التقليدي فكونوا جبهة ضد الشيوعية، صعد التجمع إلى الواجهة بفوزه في الانتخابات التشريعية سنة،1951لكن ذلك لم يستمر طويلا حيث تراجع سنة 1954 بعد انسحاب عدد كبير من مناضليه. المرجع نفسه، ص18.

[3] Parti Radical تأسس سنة 1901 فكان بذلك أول حزب فرنسي يتم تشكيله في عهد الجمهورية الثالثة (1871-1944)، لكن تحت اسم الحزب الجمهوري الراديكالي والراديكالي الاشتراكي، تحالف مع الجناح المعتدل من الجمهوريين ثم مع الاشتراكيين عامي 1926و1936 ثم تصدع أثناء الاحتلال بين المقاومة وحكومة فيشي، انظر: المرجع نفسه، ص 18.

[4] Parti communiste تأسس سنة 1920 تحت اسم الفرع الفرنسي للعالمية الشيوعية، أصبح حزبا رسميا سنة 1922 كان هذا الحزب منظما تنظيما محكما على مستوى القاعدة والقيادة، تعاقبت على الأمانة الوطنية للحزب عدة شخصيات كان أولهم، موريس توريز ثم فاداك روشي ثم جورج مارشي وأخيرا روبير أوي. انظر: المرجع نفسه، ص18.

اعتبر المشكل الجزائري أحد محاور الحملة الانتخابية لأحزاب الاتجاه اليساري، وأخذ هذا الأخير خلال الحملة الانتخابية يلقي اللوم على حكومة ادغار فور التي يحملها مسؤولية الوضع الذي آلت إليه الجزائر[1].

اتفقت أحزاب الجبهة الجمهورية إلى حد ما حول ما يلي:

- إجراء انتخابات في غضون 06 أشهر.
- حل المجلس الجزائري.
- الاهتمام بالجوانب الفلاحية والاقتصادية.
- حل مشاكل الإدارة[2].

أسفرت حصيلة الانتخابات التشريعية عن فوز الجبهة الجمهورية (الحزب الاشتراكي) بقيادة غي موليه (Guy Mollet)[3]، وذلك بحصد له على 52 مقعدا وتبخرت بذلك آمال ادقار فور وجاك سوستيل في عهدة ثانية لحكومتهم، وفي 31 جانفي 1956، تمت تزكية غي موليه من طرف المجلس الوطني الفرنسي ومن ثمة تكليفه بتشكيل حكومة جديدة[4].

عرض غي موليه برنامجا سياسيا في 09 مارس 1957 محاولا منه طمأنة الرأي العام الفرنسي، وإحراج جبهة التحرير الوطني في المحافل الدولية، يعتمد على ثلاثة محاور رئيسية:

- وقف إطلاق النار.
- إجراء انتخابات حرة في إطار هيئة انتخابية موحدة.

---

[1] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، ط2، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص88.

[2] Droz Bernard, **histore de la guerre d'Algerie,** Ed, le seuil, Paris, Tome1, 1991, p25-26

[3] **غي موليه:** ولد بفرنسا في 31 ديسمبر 1905، شارك في المقاومة ضد الاحتلال النازي، شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية متعاقبة في الجمهورية الفرنسية الرابعة، ورئيس الحكومة الفرنسية ما بين 1956 ومارس 1957، توفي في 03 أكتوبر 1975 بمدينة باريس. انظر: رشيد اوعيسى، **كراسات هارتموت السنهانص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين**، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة، الجزائر، ص 123.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص221.

- فتح باب المفاوضات مع المنتخبين الجدد حول تجديد نظام الحكم في الجزائر[1].

أول إجراء قام به غي موليه فيما يخص الجزائر، تعيين الجنرال كاترو[2] حاكما عاما خلفا لجاك سوستيل، بلقب وزير مقيم ، إلا أن كاترو كان مرفوضا لدى أوساط المعمرين الذين عبروا عن رفضهم المطلق، بالمظاهرات المنددة، وبرميه بالطماطم والبيض الفاسد أثناء زيارته لمدينة الجزائر يوم 06 فيفري 1956[3]، ولتهدئة الوضع لم يجد غي موليه سوى مخرجا واحدا ألا وهو التراجع عن تعيين كاترو، وتعيين مكانه روبير لاكوست حاكما عاما على الجزائر يوم 06 فيفري 1956[4].

ثانيا: تنصيب روبير لاكوست وزيرا مقيما عاما في الجزائر

الواقع أن تعيين روبير لاكوست[5] وزيرا مقيما في الجزائر كان في ظل ظروف يمكن وصفها بالمرحلة الانتقالية ويرجع ذلك إلى عاملين:

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص224-225.

[2] **كاترو جورج:** ولد بتاريخ 29جانفي 1877 بليموج (هوت فيان) كان بين 1944 و1953حاكما عاما للجزائر ومحافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين، توفي في 1969/12/21. راجع: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (1954 -1962)**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر،2007 ، ص 280.

[3] Mohamed Teguia , **L'Algèrie en guerre** ,O.P.U, Alger,1998, p 108.

[4] محمد تيقة، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص108

[5] **روبير لاكوست:** ولد يوم 1898/07/05 بالدردينه في جنوب غرب فرنسا من عائلة فقيرة، درس بثانوية غايارد ليلتحق بكلية الطب في جامعة باريس، مناضل نشط في النقابة الفرنسية للعمال، والتحق بجبهات القتال الفرنسية إبان الحرب العالمية الأولى، أسس حركة تحرير شمال فرنسا، واختاره ديغول ممثلا له في حركة فرنسا لمقاومته الاحتلال النازي في عام 1944، عين وزيرا للإنتاج الحزبي في الحكومة المؤقتة الفرنسية، وأنتخب نائب للحزب الاشتراكي عن مقاطعته دردين، بعد قيام الجمهورية الرابعة، أنظم إلى الفرع الفرنسي للأممية العالمية، وشغل عدة مناصب في حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة، توفي في 09 مارس 1989 بمدينة Périgueux. ينظر: Alistaire Horne, Histoire de la guerre d'Algérie, traduit de l'anglais par yves du gurny, edition allain michel, Paris, 1989, p159.. سعدي بوزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2002، ص110. ينظر الملحق رقم (02).

– فشل حكومات اليمين الفرنسي في القضاء على الثورة وتولي الحكومة الاشتراكية بقيادة غي موليه بعدها التي دعمت نفسها ودعمت الوزير المقيم في الجزائر، بما يعرف بقانون السلطات الخاصة[1].

– الانتصارات السياسية والعسكرية التي حققتها الثورة على المستوى الداخلي والخارجي الدبلوماسي خاصة بعد نجاح هجومات الشمال القسنطيني وفشل مشروع جاك سوستيل الإصلاحي[2].

إضافة إلى ذلك معارضة إصلاحات سوستيل من قبل المعمرين وصدودا من الجزائريين الذين أصروا على التغيير الجذري ولم تعد تقنعهم تلك الحلول الترقيعية التي لا تخدم إلا الأقلية الأوروبيين، إضافة إلى العوائق الاقتصادية التي اعترضت سبيل الاصلاحات نظرا للوضع الاقتصادي الحرج الذي تعاني منه فرنسا آنذاك[3]، فقد بلغ العجز المالي بها سنة 1957 ألف مليار فرنسيا، مع ارتفاع ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى النفقات الهائلة التي تطلبتها عمليات القمع سنة 1956 حيث بلغت 520 مليار فرنك فرنسي[4].

بناءً على التقارير العسكرية والمدنية لقادة الجيش الفرنسي العامل بالجزائر والظروف التي كانت سائدة، فقد اعتقد روبير لاكوست أن سلفه جاك سوستيل اتبع نوعا من المرونة لا تتناسب مع عقلية الثوار، ومع مطامع فرنسا تحت شعارها: "الجزائر الفرنسية" لذلك صرح يوم 1956/02/09 قائلا[5]: "إن الحكومة ستحارب ولكن فرنسا ستناضل من أجل البقاء في الجزائر، إن الجزائر لا مستقبل لها بدون فرنسا"[6].

---

[1] ينظر الملحق رقم (03).

[2] Mohamed Harbi, Algèrie et son destin, Arcontère édition, 1994, p111 .

[3] محمد العربي الزبيري، **"الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر**، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1999، ص56.

[4] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص403.

[5] Jean Pierre Rioux, Histoire du Monde, Larousse, 2004, p375.

[6] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص417.

الظاهر من المهمة التي تكفل بها الوزير المقيم روبير لاكوست هي اتباع خطة عبر عليها ساسة وعساكر فرنسا بالتهدئة والأمن، وذلك بالقضاء على التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني[1].

وحسب النصوص التشريعية للسلطات الخاصة التي أقرها البرلمان الفرنسي يوم 12 مارس 1956، والتي حصلتا فيها الحكومة بأغلبية 455 صوت ضد 76، فقد أصبح من حق حكومة غي مولي أن تسيِّر الجزائر بمراسيم حكومية وذلك في ميادين مختلفة تتمثل في:

- استصلاح الأراضي.
- التوسيع الاقتصادي.
- القروض الزراعية.
- التوظيف والرواتب.
- التصنع وإعادة تنظيم هياكل المصالح الحكومية.

كما منحت هذه السلطات صلاحيات واسعة للوزير المقيم "روبير لاكوست" مقارنة بآخر حاكم عام للجزائر "جاك سوستيل"[2].

أصبحت بذلك السلطات المطلقة في يده كحاكم على الجزائر يمارس صلاحيات متعددة إضافة إلى صلاحياته كوزير مقيم وعضو في الحكومة، فإن مرسوم 15 فيفري منحه كل الصلاحيات التي يتمتع بها الحاكم العام[3]، حددها المرسوم رقم 56-274 إحلال السلم، حماية الأشخاص والممتلكات ووقاية إقليم الجزائر. ونظراً للقانون رقم -258 المؤرخ في 17مارس 1956، والمتعلق بالأحكام الاستثنائية التي تهدف إلى إعادة النظام – 56 المؤرخ في مارس 1956 الذي يرخص للحكومة إنجاز برنامج توسع اقتصادي، تطور

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 224.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص421.

[3] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص220.

اجتماعي وإصلاح إداري في الجزائر، يؤهلها لاتخاذ كل التدابير الاستثنائية بهدف إعادة النظام وحماية الأشخاص والممتلكات ووقاية الإقليم [1].

كما منح وفقا لمرسوم 17 مارس 1956 سلطات تتناسب وحالة الطوارئ؛ وبذلك أصبح الوزير المقيم يتمتع بجميع صلاحيات الجمهورية، لقد واجه هذا القانون معارضة شديدة من طرف البوجاديون (Les boujadistes)[2].

بمجرد تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر في فيفري 1956 استغلال جميع الصلاحيات الممنوحة له، شرع في دراسة كل ما من شأنه أن يمكنه من القضاء على الثورة، بناءً على ذلك صرح لاكوست في مارس 1956 أن الحكومة الفرنسية بصدد تطبيق سياسة التهدئة والأمن ذات البعد العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والإداري[3].

يتضح من تصريح روبير لاكوست من خلال سياسته أنها تعني حشد وتعبئة لمجموع الوسائل والأدوات العسكرية والمدنية لفرنسا للقضاء على الثورة وفقا لنظرية الهدم والبناء[4].

وهذه السياسة قائمة على القمع لمواجهة العدو والإصلاحات لاستمالة السكان وإقناعهم بنجاعة السياسة الاستعمارية ومشاركتهم في الحرب ضد العدو بتقديم المعلومات وتشكيل فرق الدفاع الذاتي وتشكيل وحدات الحركي للقتال إلى جانب الجيش الفرنسي[5].

---

[1] حسين بوزاهر، **العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1830- 1962)** ،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2011، ص225.

[2] نسبة إلى بيار بوجاد مؤسس الحركة قامت سنة 1954 للدفاع عن التجار وأصحاب الحرف، أنظر: إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص220.

[3] يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص115.

[4] فالهدم يعني حسب منظري حرب التهدئة البحث عن الخلايا الثورية وتفكيكها والقضاء عليها، أما البناء فيعنى به إرساء أسس نظام جديد يقطع طريق العودة على الثورة وتجديد العلاقة مع السكان وجلبهم إلى صف فرنسا. انظر: محمد بن دارة، **الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-1960**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 53.

[5] محمد بن دارة، المرجع نفسه ، ص94.

ثالثا: مضمون برنامجه الإصلاحي

تتضمن سياسة التهدئة والأمن عدة فصول كما سبق وأن أشرنا فهي متعددة الأبعاد عسكرية، سياسية، إدارية، اقتصادية، اجتماعية، وسنسلط الضوء في هذا المبحث على جوانبها الاجتماعية والاقتصادية فقط.

حدد "روبير لاكوست" ملامح سياسته الاقتصادية والاجتماعية والأهداف المرجوة من وراءها في مجموعة من المراسيم والتعليمات المكتوبة، موجهة لوحدات وتشكيلات الجيش الفرنسي المتواجدة بالجزائر.

وتضمنت هذه السياسة نفس المواصفات التي أصدرها سلفه جاك سوستيل، والتي لم تخرج عن تطبيق الوعود الواردة في قانون الجزائر 1947م، أضيفت له بعض التعديلات السطحية[1].

على المستوى الاجتماعي، عمدت خطة روبير لاكوست على الاستفادة من الدعم الحكومي لميزانية الجزائر، والذي قدر بـ 80 مليار فرنك، أي بزيادة 40%،والهدف من هذه الاصلاحات على صد تعبير روبير لاكوست هو تحسين الوضعية الاجتماعية للسكان مما يخفف من فقرهم وبؤسهم، والسعي إلى فصلهم عن الثورة[2]، وكسب أكبر عدد من الجزائريين إلى جانب فرنسا[3].

تمثل برنامج روبير لاكوست الإصلاحي في الجانب الاجتماعي في ميادين الصحة والتعليم والتشغيل خير مجال لتحقيق ذلك وفي هذه الاتجاهات عملت السلطات الفرنسية في عهده على ضبط برنامج استعجالي للنهوض الاجتماعي[4].

وكانت أولى إجراءاته ذات الطابع الاجتماعي تمثلت في:

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 228-229.

[2] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص414.

[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص229.

[4] لمعلومات أكثر ينظر: إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص ص405-410.

- ايجاد فرص عمل للعدد الضخم من الجزائريين البطالين المقدر عددهم بحوالي 1.400.000 بطال بإدماجهم في سلك الوظيف العمومي، وتفعيل هذا المسعى صدر المرسوم رقم 289-56 المؤرخ في 26 مارس 1956م، والذي يفرض على المؤسسات الفرنسية العامة والخاصة[1]، فتح ورشات عمل ميدانية لتشغيل جموع العاطلين عن العمل، وتوزيع أجور على السكان، وهذه الورشات تتمثل في إنجاز بعض الأشغال التي تستجيب لاحتياجات حيوية للسكان.

- سد المناصب الشاغرة التي هجرت من طرف موظفيها بعناصر مختارة لولائها وكفاءتها من بين السكان الملتحقين[2].

- تقرير رفع الحد الأدنى للأجر من 340 إلى 440 فرنك طبقا لمرسوم صدر في مارس[3]، مع تعميم نظام المنح العائلية والتأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية على الجزائريين، وتقديم هبات حكومية في شكل إعانات نقدية وعينية قد تصل إلى 150.000 فرنك لسكان الأرياف من أجل تحسين سكناتهم وأوضاعهم[4].

- تقديم خدمات طبية لصالح سكان الأرياف تحت إشراف فرق المساعدة الطبية المجانية (Assistance Médicale Gratuite)، التي كانت تشتغل دورها الطبي والاجتماعي لدى سكان الأرياف لتمرير أنشطة نفسية ودعائية ضد الثورة[5].

- اتخاذ الإدارة إجراءً بتوسيع نظام الصندوق الوطني للتضامن، من أجل تقديم المساعدة لذوي الدخل الضعيف، ومساعدة كبار السن لصرف منحة الشيخوخة المقدرة بـ: 24 ألف فرنك، ولقد استفاد منها 300 ألف شخص بين أوربي وجزائري داخل الجزائر[6].

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص229-230.

[2] محمد بن دارة، المرجع السابق، ص100.

[3] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص412.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص230.

[5] محمد بن دارة، المرجع السابق، ص101.

[6] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص414.

- بناء مساكن ريفية تتوفر على الشروط اللائقة للسكن الريفي[1]، بمنح مساعدة خاصة تصل إلى 150 ألف فرنك للشخص تعطى له في شكل مواد بناء، وتتم عملية البناء تحت مراقبة محافظة إعادة البناء التي تتوفر على عدة فروع في عنابة و تيزي وزو[2].

- تجنيد المراكز الاجتماعية (Centres Sociaux) ومراكز المصالح الإدارية المختصة (S.A.S)[3] والمساعدة الطبية التابعة للجيش الفرنسي مع القيام بمهامها الدعائية.

وقد استغل منظرو هذه الإصلاحات حالة العوز والفقر المدقع الذي كان يعيشه الجزائريون[4].

أمَّا في الميدان الاقتصادي فقد كانت الإصلاحات الإدارية تهدف بدورها إلى تحقيق قفزة نوعية للإمكانيات الاقتصادية الزراعية والصناعية للجزائر بما ينعكس إيجابا على الفرد الجزائري، فبذلك تزيد لديه فرص العمل، ويتحسن دخله ومستواه المعيشي[5].

فقد احتوى مرسوم 17 مارس 1956 في الجانب الزراعي، بتأسيس صندوق حيازة الملكية الريفية (Caisse d'accession à la proprieté ruràle) مهمته توزيع الأراضي الحكومية على الفلاحين حيث تم توزيع ما يزيد عن 150.000 هكتار على 10.000 عائلة جزائرية[6].

---

[1] محمد بن دارة، المرجع السابق، ص10.

[2] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص414.

[3] **المصالح الإدارية المتخصصة:** المعروفة بـ: (Les Sections Spécialisées Administratives.) ظهرت هذه التسمية رسميا في الوثائق الفرنسية لأول مرة في القرار الذي أمضاه Jacque Soustelle المؤرخ في 26 ديسمبر 1955 والذي أنشأ هذه المصلحة وألحقها بالديوان العسكري التابع للحكومة العامة وقد أوضحت المادة الرابعة من هذا القرار مهام ضباط المصالح الإدارية المتخصصة والتي تم بموجبها نقل السلطات المدنية للإداريين إلى أشخاص عسكريين لمعلومات اكثر، ينظر: قرايقور ماتياس، **الفرق الادارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955-1962)**، منشورات السائحي، الجزائر، 2012، ص **11**.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص230.

[5] Alistaire Horne, op. cit, p156.

[6] الغالي غربي، المرجع السابق، ص229.

إضافة على هذا فقد نصَّ المرسوم على سلسلة من الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- رفع الحد الأدنى من أجر العامل الفلاحي الجزائري الموظف لدى السلطات الاستعمارية من 340 فرنك إلى 440 فرنك[1]، كما عمد إلى زيادة 28 سنتيم لدى العمال البسطاء أو عمال الشركات الخاصة إضافة إلى أن الخماس سيصبح يأخذ نصف المحصول[2].
- تأميم صناعة الحلفاء.
- إعادة تنظيم القروض للفلاحين بواسطة تأسيس التعاونيات الفلاحية والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي، وتعيين عدد من المحافظين الحكوميين للإشراف على عملية توزيع القروض والمساعدات.
- إلغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار، الذي يعتمد على اقتسام غلة الأرض بين المستأجر والمؤجر، وقد مسَّ هذا الإجراء حوالي 155.000 خماس يشتغلون في حوالي 110.000 ملكية زراعي[3].

الواقع أن هذه الاصلاحات ورغم الحملة الإعلامية التي صحبتها، والتي أوعز بها روبير لاكوست لمصالح حكومته القيام بها من أجل إنجاح سياسته الإصلاحية وصدق نواياه الحسنة والصادقة في تحسين أوضاع الجزائر بين العامة، لم تكن سوى محاولة فاشلة ويائسة لإعادة غزو الجزائر بأسلوب آخر فكل الإصلاحيات كانت تخدم خرافة الإدماج وخلق ما يعرف بالقوة الثالثة ولم تكن بعيدة عن تحقيق المرامي الاستعمارية، ورغم ذلك فقد كان لها واقع على الجزائر بين المسلمين[4].

رابعا : انعكاسات مشروعه على الجزائريين المسلمين والفرنسيين

إن السياسة التي واجهت بها الجمهورية الفرنسية الرابعة الثورة في مرحلتها الثانية 1956-1958 خلفت تراكمات أدت بطريقة او بأخرى الى إسقاطها (الجمهورية الفرنسية

---

[1] Alistaire Horne: op. cit, p160.

[2] عيسى جعنيط ، "التيار التغريبي في الجزائر 1830-1962"، **مجلة البصيرة**، الجزائر، ع3، 1997، ص75.

[3] الغالي الغربي، المرجع السابق، ص229.

[4] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ج3، ص69.

الرابعة) هذه السياسات التكاملية بين طلبات الوزير المقيم روبير لاكوست وتوصيات الحكومات المتعاقبة (حكومة غي موليه، بورجيس مونوري، فيليكس غايار)، إضافة الى زيادة ضغط الثورة سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا[1] .

فلقد فشلت سياسة الإصلاحات التي انتهجها روبير لاكوست في التخفيف من حدة الفوارق والتناقضات الكبيرة بين الملاك الكبار من المعمرين أصحاب رؤوس الأموال من الصانعين الأوروبيين المستحوذين على الاقتصاد الجزائري برمته وبين عموم الجزائريين الفقراء[2].

كانت حكومة قي مولية من وراء سياسة الإصلاحات المتعددة الأوجه في الجزائر، إحداث تغيرات جذرية تساعد على تهدئة الأوضاع ووضع حد لحرب الجزائر التي أرهقت حكومة باريس اقتصاديا[3]، وبذلك استغلت جبة التحرير الوطني هذا الوضع الاقتصادي في إضعاف العدو، حيث دعت إلى استعمال سلاح المقاطعة الاقتصادية بالامتناع عن استهلاك التبغ من الشمة والدخان[4]، وقد أثار هذا الموقف في عزوف الصناعيين والمستثمرين الفرنسيين والأجانب في القدوم إلى الجزائر مما زاد في عمق أزمة الحكومة، بعد أن حرمت من التمويل المالي الضروري للانطلاقة الاقتصادية الموعودة[5].

كانت استراتيجية الثورة في هذا المجال ترمي إلى الاعتماد على القدرات الذاتية بشكل أساسي، لإضعاف الجيش الفرنسي وإرباكه، وإيقاعه في خسائر مالية واقتصادية قصد التأثير على الحياة اليومية للفرنسيين وزعزعة الوضع الداخلي، والعمل على عزل فرنسا في الداخل والخارج[6].

---

[1] شمس الدين بوفنش، المرجع السابق، ص166.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص231.

[3] المرجع نفسه، ص234.

[4] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص77.

[5] الغالي غربي، المرجع السابق، ص232.

[6] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص69.

لقد كان من المستحيل لتلك الإصلاحات أن تحقق أهدافها المرجوة، ويعود ذلك إلى اضطراب هذه السياسة واعتمادها على أسلوب المراوغة، بإخفاء الأسباب الحقيقية للمشكلة الجزائرية، وعلى العكس من ذلك فإن الجبهة أصرت على استرجاع الحق الضائع كاملا غير منقوص، وكان جوابها "سنحارب حتى ولو كنا سعداء في ضل الحرب النفسية".

والجدير بالذكر أن الجزائريين المسلمين فقدوا الثقة الكاملة في السلطات الفرنسية، لاسيما وأن جبهة التحرير استطاعت في نهاية 1956 أن تنشأ إدارة بديلة ترعى شؤون الجزائريين وتتكلف بحياتهم اليومية، وهذا ما صرح به الوزير المقيم لاكوست يوم 1957/02/21 أن الجبهة نجحت في إقامة هيئات وهياكل سياسية وعسكرية واجتماعية بديلة عن مؤسسات السلطة الفرنسية[1].

زاد ذلك من إصرار الحكومة الفرنسية على تحقيق الانتصارات العسكرية بأي وسيلة ممكنة، حيث سارعت القيادة العسكرية الفرنسية وبتشجيع من "روبير لاكوست" على تبني استراتيجية تعتمد على أسلوب التقسيم العسكري للمناطق وإقامة سلسلة من الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية – المغربية، والحدود الجزائرية – التونسية لمنع وصول الدعم الخارجي للثوار، بالإضافة إلى منح السلطة المطلقة للمؤسسة العسكرية[2].

إن الرفض الجزائري لكل إصلاح أفزع ماناديس فرانس وحمله على تقديم استقالته لرئيس الحكومة غي موليه في 23 ماي 1956، موجها انتقادات حادة لسياسة حكومة غي موليه في الجزائر وخاصة سياسة الإصلاحات التي كان يرى بأنها دون مستوى تطلعات الجزائريين لأنهم لم يلمسوا أي خطوة ايجابية في هذا الاتجاه[3].

نستنتج من خلال ما سبق ذكره، أن السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الرابعة تميزت بسوء تقدير حقيقة المشكلة الجزائرية وذلك أن الواقع الجزائري كان يختلف اختلافا كليا عن التحليلات والتصريحات التي يدلي بها صانعوا القرار في فرنسا، ففي الوقت الذي كان فيه أغلب

[1] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص442.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص233.

[3] بسام العسلي، **الاستعمار الفرنسي "في مواجهة الثورة الجزائرية"**، د ط، دار النفائس، بيروت– لبنان، 2010، ص 178.

المسؤولين الفرنسيين يناقشون مشاريع الإصلاحات في مجلس الوزراء والبرلمان الفرنسي، كان رجال الشرطة والجيش يستعملون أبشع وسائل التعذيب لاستخراج الأسرار والاعترافات من الجزائريين، وعليه فقد حملت هذه السياسة بذور فنائها، ثم إن عدالة القضية الجزائرية وازدياد نفوذ الثورة سياسيا وعسكريا مما أفشل جهود السلطة الفرنسية في القضاء على الثورة.

الفصل الثّالث:

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في عهد الجمهورية الخامسة (مشروع قسنطينة 1958)

أولًا: ظروف الاعلان عن مشروع قسنطينة ومضمونه

ثانيا: اهدافه ونتائجه

ثالثًا: تقييم المشروع وردود الفعل عليه

كان للثورة الجزائرية تأثيرها العميق على الحياة السياسية لفرنسا، والذي أدى الى تغيير سبعة حكومات في الجمهورية الرابعة، غير أن اكبر تحول حدث هو انقلاب 13 ماي 1958 الذي نتج عنه سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة.

أولًا: ظروف الاعلان عن مشروع قسنطينة ومضمونه

1. ظروف اعلان المشروع

على الرغم من المجهودات التي بذلتها الحكومات المتعاقبة للجمهورية الرابعة من أجل القضاء على الثورة الجزائرية، إلا أنها فشلت في ذلك مما أدى إلى سقوط العديد منها[1]، حيث دخلت فرنسا مرحلة جديدة من الأزمات الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع الأسعار[2] إثر ارتفاع نفقات الجيش الفرنسي العامل بالجزائر[3] في بداية سنة 1985ثم اقتراض 600 مليون دولار من السوق الدولي، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة بـ20% ليصبح الدولار يقابل 420 فرنك فرنسي[4].

وفي ظل الأوضاع المضطربة سقطت حكومة لاغايار 15 أفريل 1958، وهي آخر حكومة فرنسية في عهد الجمهورية الرابعة تمارس سلطاتها الدستورية، فحكومة فيلملان رغم تزكيتها من نواب البرلمان، إلا أنها لم تتمكن من ممارسة سلطاتها الدستورية[5].

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 147.

[2] عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958**، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، ص69.

[3] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج2، ط1، دار البعثة، الجزائر، 1991، ص129.

[4] دحو جربال، **المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني**، تر: سناء بوزيد، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012، ص64.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص428.

وفي يوم 13 ماي 1958[1] تجمع المتظاهرون أمام مقر الحكومة العامة بمدينة الجزائر[2] بعد تنفيذ جبهة التحرير الوطني حكم الإعدام على ثلاثة جنود فرنسيين يوم 9 ماي[3]، فالمظاهرات جاءت كرد فعل على تصرف جبهة التحرير، لكنها تحولت إلى حركة تمرد[4] أطاحت بالجمهورية الرابعة[5]، ومهدت طريق السلطة[6] للجنرال ديغول[7].

حيث ارتفعت الأصوات تطالب بعودة ديغول إلى الحكم[8] على أمل أن ينقذ فرنسا من الانهيار والحفظ على الجزائر فرنسية[9].

وفي يوم أول جوان 1958 وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية 329 صوت ضد 224 صوت على عودته للحكم، كما وافق البرلمان في اليوم الموالي على إلغاء وجوده وإعطاء صلاحيات استثنائية مدة ستة أشهر دون خضوعه للرقابة[10].

بعد أن استلم ديغول مقاليد الحكم في فرنسا عمل على تعزيز سلطاته من خلال اعداد مشروع دستور الجمهورية الخامسة[11].

---

[1] لقد تمَّ اختيار يوم 13 ماي تزامنا مع موعد التصويت على رئيس الحكومة الجديدة بباريس. ينظر، صالح بلحاج، المرجع السابق، ص86.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص186.

[3] عبد المجيد عمراني، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية** ، مكتبة مدبولي، دب، دس، ص184.

[4] كان يقف وراءها جماعتين: في باريس الجماعة الديغولية المتجمعة حول أوليفيه غيشار، أمَّا في الجزائر مجموعة السبعة التي يحركها نييار ليفارد رئيس اتحاد طلبة الجزائر. ينظر: رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص186.

[5] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، دب، 2010، ص88.

[6] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص186.

[7] **الجنرال ديغول:** ولد بمدينة نيل بالشمال الفرنسي سنة 1890، شارك في الحرب العالمية الأولى وهو رئيس الحكومة المؤقتة الفرنسية 03 أكتوبر 1943، ومؤسس الجمهورية الخامسة. ينظر، عبد القادر خليفي، **من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، دب، 2010، ص128، ينظر إلى الملحق رقم (04).

[8] ينظر، عبد الله شريط، المصدر السابق، ج2، ص59.

[9] يحيى بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص218.

[10] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص430.

[11] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص89.

كما قام باختيار أعضاء حكومته بدقة[1]، وحرص أيضا على تهيئة أرضية ملائمة لتنفيذ مشروع قسنطينة وذلك بإرغام الجزائريين على المشاركة في الانتخابات الفرنسية[2].

2. مضمونه

ورد في خطاب[3] الجنرال ديغول الذي ألقاه بساحة لابريش بقسنطينة[4] في يوم 03 أكتوبر 1958 مجموعة من الوعود الاصلاحية التي تعنى بترقية الأهالي[5]؛ حيث أعلن عن ضرورة الدخول في نظام إصلاحي على مدار خمسة سنوات (1959-1963)، يعرف باسم مشروع قسنطينة[6]؛ يتضمن إصلاحات اقتصادية واجتماعية شاملة لفائدة سكان الجزائر[7].

يحتوي مشروع قسنطينة على المحاور التالية:

- المحور الأول:

يتعلق بالمشاريع الصناعية[8]، حيث تحدث الجنرال ديغول في خطابه عن إقامة قاعدة صناعية، جزء منها خاص بالصناعة الثقيلة، حيث تم إنشاء مصنع للحديد والصلب بعنابة، ومجموعة أخرى من المصانع متخصصة بالصناعة البتروكيمياوية ومصنع للفوسفات ومعمل العجلات المطاط، أمَّا الصناعة الخفيفة فنجد صناعة الأغذية والنسيج ومواد البناء وغيرها من المشاريع التي تم إقرارها ضمن الصناعة الخفيفة[9].

---

[1] يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص157.

[2] نصر الدين سعدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق "مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية"**، ط2، عالم المعرفة، الجزائر،2009، ص92.

[3] ينظر الملحق رقم (05).

[4] اختار ديغول قسنطينة عن قصد لغرض مشروعه، وذلك لكونها مدينة جزائرية تقع بالداخل بعيدا عن تجمعات الاوروبية، ولكونها مهد الحركة الاصلاحية الاسلامية بالجزائر. ينظر: نصر الدين سعدوني، المصدر السابق، ص248.

[5] محمد عباس، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**، ج1، دار هومة، الجزائر، 2013، ص659.

[6] يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص163.

[7] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص330.

[8] يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص164.

[1] عبد القادر نور، **حوار حول الثورة**، ج2، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 2012، ص74

- **المحور الثاني:**

- تقرر في مشروع قسنطينة توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية[1]، على الفلاحين الصغار وذلك من خلال اقتطاع 06% من كل الأملاك العقارية التي تتجاوز 100 هكتار وبيعها إلى الفلاحين بأثمان معقولة[2].

- **المحور الثالث:**

- يتعلق بالمنشآت الاجتماعية، بناء 400 ألف مسكن خلال خمس سنوات، بالإضافة إلى بناء المدارس والمستشفيات والمصحات[3]، وإنشاء بعض مراكز التكوين المهني، كما تقرر إيجاد 400 ألف فرصة عمل جديد لفائدة الجزائريين، وتحقيق المساواة في الأجور بين المسلمين والأوروبيين[4]، بالإضافة إلى توفير مقاعد لدراسة الأطفال الجزائريين ممن هم في سن الدراسة[5].

- **المحور الرابع :**

- يتعلق بجانب الخدمات وذلك من خلال العمل على تهيئة الطرق والمرافئ والمواصلات وبناء السكك الحديدية[6]، بالإضافة إلى تقديم بعض المؤن والمنح الشكلية للشيوخ والعجزة والمحتاجين والمكفوفين تحت غطاء المساعدات الانسانية[7]، ولتطبيق مشروع قسنطينة على أرض الواقع، تم إنشاء مجلس أعلى يتشكل من 45 عضوا، ثم إنشاء مديرية للمخطط والدراسات الاقتصادية لدى المفوضية العامة للحكومة في الجزائر[8].

كما قام الجنرال ديغول في ديسمبر 1958 بتعيين بول دولوفري كمندوب عام جديد في الجزائر مكلف بمتابعة مشروع قسنطينة[9]، لقد جند ديغول كل الوسائل لإنجاح هذا المشروع،

---

[1] Alain Savary, Nationalisme Algérienne et la Grandeur Française, Tribine Libre, éd Libraire Plan , 1960, p123.

[2] عبد القادر نور، المرجع السابق، ص75.

[3] نفسه، ص74.

[4] يحي بوعزيز، **الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة (1954-1962)**، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص177.

[5] عبد القادر نور، المرجع السابق، ص74.

[6] شارل ديغول، **مذكرات الأمل**، تر: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971، ص71.

[7] يحي بوعزيز، المصدر السابق، ص177.

[8] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص ص334-335.

[9] شارل ديغول، المصدر السابق، ص80.

حيث قدم تسهيلات وضمانات لجذب رؤوس الأموال وذلك من خلال اعتماد أموالهم داخل إطار مشروع قسنطينة[1]، حيث تتعمد الحكومة بأن تدفع تعويض لكل مؤسسة اقتصادية معتمدة تلحقها خسائر مادية[2].

ثانيًا: أهداف المشروع ونتائجه

1.أهدافه

يهدف مشروع قسنطينة ظاهريًا إلى ترقية المجتمع الجزائري ويظهر ذلك في خطاب الجنرال ديغول من خلال قوله: "وبالنسبة للجزائر، ما هو المستقبل الذي تريده لها فرنسا؟"، وأجاب نفسه: "لقد أتيت لأصرح لكم به يجب على هذا البلد الحيوي والشجاع ـ لكنه كذلك بلد صعب ومعذب ـ أن يتغير جذريًا، وأن تتغير ظروف حياة النساء والرجال فتصبح حياة مستقرة وحسنة، وأن يتعلم الأطفال، وباختصار، يجب أن تأخذ الجزائر حقها مما يجب على الحضارة الحديثة أن تمنحه من خير كرامة للإنسان"[3]، كما عمل ديغول من خلال مشروع قسنطينة على تطوير الجزائر من أجل القضاء على التخلف وخلق بيئة سليمة يعيش فيها الأوروبي والجزائري والقضاء تدريجيًا على الفرق في المستوى المعيشي[4]، وليتحقق ذلك بتوفير السكن والتعليم وتحقيق الضغط على الجماهير[5].

يرمي مشروع قسنطينة إلى تحقيق هدفين؛ الأول خلق نخبة برجوازية جزائرية مرتبطة مصالحها اقتصاديا وسياسيا وثقافيا بفرنسا، أمَّا الهدف الثاني فيكمن في تحسين مستوى معيشة

---

[1] "على هامش مشروع قسنطينة، رجال المال يرفضون"، **جريدة المجاهد**، ج2، ع48، 1959/08/10، ص05.

[2] "مشروع قسنطينة في أزمة"، **جريدة المجاهد**، ج2، ع82، 1960/11/14، ص11.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص330.

[4] "مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية"، **مجلة المجاهد**، ج4، ع94، 25 أفريل 1961، ص08.

[5] Mahfoud Kaddach, **L'Algérie Pérennité et résistance 1830-1962,** place central Ben Aknoun, Alger, 2002, p123.

الجزائريين المسلمين[1]، ومن أجل إفراغ الثورة من محتواها البشري وفصل الشعب عن جيشه[2] وفتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين[3].

إنَّ الهدف من مدِّ طرق المواصلات هو تسهيل نقل الجيش الفرنسي، أمَّا استصلاح الأراضي فالهدف منه كان تزويد السوق الفرنسية بما تحتاجه من موارد أولية ومنتوجات فلاحية، أمَّا الغرض من بناء المدارس توسيع الاستعمار الثقافي من أجل الحفاظ على المصالح الفرنسية، أمَّا المستشفيات والمستوصفات فكانت لإسعاف مصابي الجيش الفرنسي[4].

أمَّا أهدافه الخفية تكمن في:

- إبعاد الشعب الجزائري عن ثورته وذلك من خلال خلق طبقة برجوازية جزائرية[5]، تكون لها مصالح مشتركة مع الفئة البورجوازية الفرنسية[6] .
- حاول ديغول من خلال مشروعه امتصاص غضب الجزائريين وطمأنة غلاة المعمرين وإقناع قادة الجيش بتمسكه بمبدأ الجزائر فرنسية[7]، وإرضاء العناصر الفرنسية المعتدلة[8].
- دمج الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وإقحام العالم الأوروبي في استعمار الجزائر من خلال تدخل مجموعة من الشركات الأجنبية للتنقيب في النفط[9].

---

[1] عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص213.

[2] زوليخة المولود علوش سماعيلي، **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013، ص498.

[3] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص174.

[4] زوليخة المولود علوش سماعيلي، المرجع السابق، ص ص498-499.

[5] عبد القادر يحياوي وأمين العربي، **تاريخ العالم المعاصر**، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، دس، ص331.

[6] يحيى بوعزيز، "**ملامح من ثورة أول نوفمبر، ومواقف ديغول تجاهها، إلى غاية مظاهرات 1960**"، **مجلة الأصالة**، عدد خاص، مطبعة البعث، قسنطينة، 1979، ص35.

[7] نصر الدين سعدوني، المصدر السابق، ص257.

[8] محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص181.

[9] عبد القادر نور، المرجع السابق، ص83.

- محاولة إرجاع أصل الثورة لاعتبارات مادية[1]، ولذا فإن مشروع الإصلاح هذا سيكون الضربة القاضية للثورة[2].

2. نتائجه

حاول ديغول من خلال هذا المشروع أن يبعد الجزائريين عن الثورة على أساس اعتقاده أن هذه المشاريع والإصلاحات ستمكنه من دفع جيش التحرير إلى الاستسلام[3].

ومن خلال محاولته لاستمالة غالبية الفئات الاجتماعية الجزائرية عن طريق المشاريع الاقتصادية المقترحة لتحسين المستوى المعيشي للفرد الجزائري وتوفير مناصب الشغل للعاطلين عن العمل في إطار ما يسمى بمخطط قسنطينة؛ الذي يرمي في الحقيقة إلى امتصاص الغضب الشعبي من جهة ومن جهة أخرى محاولة عزل الشعب عن ثورته بتكوين طبقة بورجوازية ترتبط مصالحها بالإدارة الفرنسية وبالتالي تقسيم المجتمع إلى طبقات مختلفة الأهداف والمبادئ تحقيقا لمبدأ فرق تسد، وتحويل انظاره عن القضية الجزائرية[4].

فمعظم ما تحقق من المشروع كان في فترة 1959، نورد فيما يلي أمثلة عن ذلك:

- **في مجال التربية والتعليم:**

سجل برنار تريكو(Bernard Tricot)[5] أرقاما اعتبرها إنجازا كبيرا للسياسة الفرنسية الجديدة، حول الدخول المدرسي في الجزائر لسنتي 1958-1959، ففي الطور الابتدائي ارتقى عدد

---

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص97.

[2] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص143.

[3] Charles Robert Agéron, **Histoire de l'Algérie contemporaine1870-1976,** 6ieme édition, Presses universitaires de France, 1977, p105.

[4] نظيرة شتوان، **الثورة التحريرية: 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص477.

[5] **برنار تريكو:** سياسي فرنسي، كان عضو في مجلس الدولة ومن اعضاء الوفد الفرنسي في اتفاقيات ايفيان. ينظر إلى: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954. **http://www.cnerh-nov54.dz/wpcnerh.**

المتمدرسين من 432000 إلى 473000 تلميذ، و نفس الشيء بالنسبة للطور الثانوي من 7000 إلى 9000 طالب، أما في جامعة الجزائر فانتقل العدد من 421 إلى512 طالب فقط.

كما تضاعف عدد المتمدرسين الاطفال حوالي 60.000 طفل في المدارس و25.000 في مراكز التوجيه والتكوين التي تم فتحها في الارياف، وارتفع عدد المراكز الاجتماعية من حوالي 15 مركزا في 1957 إلى حوالي 60 مركزا في 1959[1]، كما أشارت بعض الاحصائيات إلى تخرج 450 ضابطا من مدارس جيش الاحتلال[2].

في مجال التصنيع والتشغيل:

شهدت هذه الفترة انطلاق الأشغال في مركب الحديد والصلب بعنابة، وقد أنشأت الشركة العنابية للحديد (société bonoise de sidérurgie) وإنشاء مراكز بتروكيمياوية بأرزيو، وفي شهر جويلية تمَّ الانتهاء من أشغال وضع الأنبوب المخصص لنقل البترول الذي يمتد من حاسي مسعود إلى مدينة بجاية، في الوقت الذي كان فيه أنبوب الغاز الذي يربط بين أرزيو وحاسي الرمل قيد الدراسة وعلى وشك الانطلاق فيه[3].

- **في مجال الفلاحة:**

انطلقت الأشغال وتحققت بعض النتائج فيما يتعلق بحماية التربة من الانجراف واستصلاح الأراضي وبناء السدود الصغيرة وسقي الأراضي[4].

- **في المجال الإداري:**

أكد البيان الصحفي في تلك الفترة على أن دور الجيش في المجال الإداري مهم للغاية, لأنَّ الشعب المتخصصة البالغ عددها 700 شعبة، تمثل بنية تحتية إدارية قريبة جدا من السكان، ومع ذلك فإن الإدارة المدنية قد تعزز دورها حيث تضم 46.000 موظف، مما يمثل نموا معتبرا في عدد الموظفين مقدرا بـ: 20% بالمقارنة مع سنة 1954، وأكد أن نسبة

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص123.

[2] محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص645.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص343.

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 123.

المسلمين من هؤلاء الموظفين في كل مراتب السلم الإداري انتقلت من 18% سنة 1954 إلى 22% سنة 1959[1].

- **في مجال السكن:**

لقد أعلن المشروع عن بناء وحدات سكنية حضرية بلغ عددها 11.000 خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 1959، مقابل 18000 وحدة طوال سنة 1959، وأشار إلى قرار مباشرة الأشغال لإنجاز 45.000 وحدة سكنية جديدة، أمَّا بخصوص المناطق الريفية فقد تم إنجاز 12.000 شقة سكنية جديدة، يمكن أن توفر المأوى لـ70000 شخص[2].

ثالثًا: تقييم المشروع وردود الافعال عليه

1. تقييم المشروع

إنَّ مشروع قسنطينة يبدو في طياته تناقض جلي[3] من حيث كونه هو تعبيرا عن سياسة كلونيالية متطورة، فلم يكن في حد ذاته مشروع تنمية اقتصادية وترقية اجتماعية لصالح الجزائر، بل معالجة ظرفية لأوضاع الجزائر. حاول الجنرال ديغول عرضه على الرأي العام على أنه مكمل لمشاريع سابقة عرفتها الجزائر كمشروع سوستيل ولاكوست[4].

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى الوعود التي تحمل في بذورها الفشل من مضمون المشروع والتي تعرضت إلى عدة انتقادات من الناحية الموضوعية البحتة، كما وجهت إليها انتقادات سياسة وانتقادات أخرى عامة.

بناءً على معطيات المشروع في مجال التربية والتعليم والتي تم ذكرها سابقا، فلا يمكن لفرنسا أن تقوم بتعليم أبناء الجزائر لأنها لا تسيطر على معظم الأراضي الجزائرية، كما أن

---

[1] عيساوي هدى الطيب، **مشروع قسنطينة وتأثيره في مسار الثورة الجزائرية (1958_1962)**، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص70.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص344.

[3] شارل انري فافرود، **الثورة الجزائرية**، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، دحلب، الجزائر، 2010، ص 231.

[4] بن شرقي حليلي، **الولاية الرابعة ومخطط شال**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص59.

مباني المدارس قد تهدَّم أغلبها بفعل الحرب، كما تحتل القوات الفرنسية جزءا كبيرا منها كمعاقل، كذلك نقص عدد المعلمين ولجوء فرنسا إلى تعيين معلمين بالشهادة الابتدائية فقط، وهذا بلا شك يؤثر على مستوى التعليم[1].

وفي المجال الاقتصادي أيضا نرصد فشل المشروع من الناحية الصناعية، إذ لم يتحقق من صناعة النسيج إلا 10%، في حين أنه كان مقررا أن ترتفع النسبة إلى 23%، كذلك الحال بالنسبة لصناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، في الوقت الذي تقرر فيه أن ترتفع النسبة الإنتاجية إلى 8.5 ما بين سنتي 1959-1961، لم يتحقق من ذلك إلا 3% فضلا عن الصناعة الكيماوية فقد وصل انتاجها إلى 2.5% مع أن النسبة التي كان مقررا لها سابقا كانت 21%[2].

أمَّا المجال الفلاحي فقد حافظ المخطط أولا وأخيرا على مصالح المعمرين والبورجوازيين العقارية[3]، فقد أخذ على هذا المشروع فيما يتصل بالإصلاح الزراعي أن مساحة الـ250 ألف هكتار ستؤخذ من عدة جهات منها (الكولون) ولكن قانون تحديد الملكية الزراعية ينص على أن الحد الأعلى لملكية الفرد من الكولون هو 250 هكتارًا، وإن زاد على ذلك يؤخذ منه إلا إذا كان يزرعه أو يستغله على أسس فنية، وهذا الاستثناء يجعل تطبيق القانون على الكولون شبه مستحيل لأن الكولون يستغلون أملاكهم على أسس فنية، وبذلك لن تتوفر كمية الأرض المطلوبة للتوزيع على الفلاحين حسب وعود ديغول[4].

كما أنَّ الأراضي المبرمج توزيعها على 18.000 عائلة غير كافية تمامًا، لأن عدد العائلات الشديدة الفقر من الفلاحين هو 600.000 عائلة، وحتى نسبته 18.7% المخصصة لهذا القطاع ضعيفة مقارنة مع 31.9% المخصصة لقطاع الصناعة الذي يخدم الاقتصاد الفرنسي[5].

---

[1] مسعود الجزائري، **مشاريع ديغول في الجزائر**، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، دس، ص ص15-16.

[2] عبد القادر نور، المرجع السابق، ص ص101-102.

[3] يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص167.

[4] مسعود الجزائري، المصدر السابق، ص18.

[5] يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص167.

وهناك تأخر مماثل موجود في برامج إصلاح وترميم الأراضي وتشجير، حيث تم إنجاز 35.000 هكتار حسب الوتيرة السنوية للإنجاز، 60.000 هكتارًا في المبرمج لها في مجال الإصلاح، و3000 هكتار في المساحة المعدة للتشجير بدلا من 10.000 هكتار، لكن برنامج السقي يعتبر الأكثر تقدما في انجازه حتى ولو أن الفلاحين يستعملون نصف المساحات المسقية فقط[1].

كذلك الحال بالنسبة للتوظيف لم يوفق المشروع في ذلك، حيث كان مبرمجًا في الخطة المبدئية تسليم 400.000 وظيفة إلا أنه لم يتم إحداث إلا 30.000 وظيفة[2]، إضافة إلى ذلك لم يستفد المسلمين من نسبة 10% التي خصصها الجنرال ديغول تلقائيا للمسلمين المترشحين بحجة أن المتقدمين للوظائف الحكومية غير مؤهلين لتولي تلك المناصب سواء بفرنسا أو في الجزائر[3].

نلاحظ كذلك في ما يخص برنامج السكن فقد نصَّ المشروع على إنشاء 200 ألف مسكن خلال السنوات الخمس أي بمعدل 40 ألف مسكن في السنة، كما يلاحظ أن السلطات الفرنسية قد هدمت في الحرب الجزائرية مساكن مليوني جزائري، ومن ناحية أخرى تعد ببناء 40 ألف مسكن كل عام، أي فرنسا هدمت خلال أربع سنوات ضعف ما تريد بناءه[4].

والخلاصة أن مشروع ديغول الاقتصادي بقدر ما نجده بعيدًا عن التحقيق من الناحية العملية بقدر ما نلمس أنه ليس مشروعا اقتصاديا حقيقيا، بل هو مشروع سياسي أي أن ديغول نفسه يعرف أنه غير قابل لتحقيقه على أرض الواقع، ولكنه قد يصلح في عزل الشعب عن الثورة[5].

اضافة الى ذلك أنه مشروع ولد وهو يحمل أسباب موته، لأن أي مشروع من هذا النوع لا يمكن أبدا أن يتحقق إلا داخل أرضية هادئة وتحت شروط موضوعية، والتالي فالمشروع

---

[1] باتريك افينو وجون بلانشايس، المصدر السابق، ص119.

[2] نصر الدين سعيدوني، المصدر السابق، ص253.

[3] Patuch Eveno et Jean Planchais**, la guerre d'Algérie**, Ed. la phonie, Alger, 1990, p234.

[4] مسعود الجزائري، المصدر السابق، ص16.

[5] نفسه، ص21.

الذي جاء به ديغول على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي كان هدفه الحقيقي يرتكز على نجاح مشروعه العسكري[1].

2. ردود الفعل عليه

لم تكن الجبهة ولا الشعب ينتظرون من وصول ديغول إلى الحكم سوى المزيد من المصاعب الأمر الذي جعلهم يستعدون للكفاح واحتمالات تصعيد الحرب ولقد برزت مجهوداتهم في مواجهته على المستويين الداخلي والخارجي:

أ. على الصعيد الداخلي :

لقي مشروع قسنطينة معارضة شديدة من الشعب الجزائري بتوجيه من جبهة التحرير الوطني، التي جندت كل طاقاتها ضده بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعة، ويتضح رفض الشعب الجزائري من خلال وقوفه ضد استكمال مشاريع الشركة الجنفوية بسطيف التي قامت بتوزيع الأراضي واقامت السكنات فقد كانت تملك حوالي 40 ألف هكتار، قسمت على الفلاحين، كذلك مقاطعة أشغال الشركة الجزائرية للبنك التي كانت تملك حوالي مئتي ألف هكتار في قسنطينة وسطيف ورفض مشاريعها فتعرضت للفشل[2]، كما تمت معاقبة بعض من تسلموا أراضي مستصلحة في بعض الجهات من طرف الجبهة والجيش الوطني[3].

فضلًا على أنَّ سياسة المستعمر نفسها أدت إلى إفشال هذا المشروع الضخم والمتمثلة في إجلاء السكان عن أراضيهم وإجبارهم على الإقامة في المحتشدات فكيف يمكن إشغال أراضيهم؟ كما أن معظم الأراضي التي تقرر توزيعها سيطر عليها جيش التحرير الوطني

---

[1] عبد القادر نور، المرجع السابق، ص102.

[2] محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص175، انظر أيضًا: "مشروع قسنطينة عوامل الإفلاس... أين نتائجه؟ لماذا أفلس؟"، **جريدة المجاهد**، لسان حال جبهة التحرير الوطني، ج2، 1959/10/19، ص266.

[3] نصر الدين سعيدوني، المصدر السابق، ص266.

وأصبحت مناطق للعمليات الحربية مع الجيش الفرنسي، فكان بذلك كاملا مستحيلا على توزيع الأراضي[1].

كما أن مجلة المجاهد جاءت برد على مشاريع ديغول الإصلاحية بقولها: "تستطيع فرنسا إعطاء الشعب الجزائري –نوابًا– بلديين أو برلمانيين، ولكن الثورة إلى جانب ذلك مستمرة، ولا تستطيع فرنسا أن تفعل شيئا بنوابها لإيقاف الثورة، ولا تستطيع حتى أن تخدع بتلك الصنائع الرأي العام العالمي. وتستطيع فرنسا أن تقيم المشاريع الاقتصادية في بلادنا وتحمل طبقاتها الشعبية على العمل في تلك المصانع، لكن الثورة تبقى مستمرة إلى جانب تلك المصانع وإلى جانب ما سماه – دي لوفريي– ثورة البترول والإصلاح. ومن الممكن جدا أن تستفيد بعض الطبقات الشعبية من هذه المشاريع، واطن استفادتها ستكون عنصر قوة لثورتنا ولن تكون عنصر ضعف.

وباستطاعة فرنسا تحسين ما شاءت أو ما تمكنت من تحسينه على أوضاعنا الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، لكن لتثق فرنسا أن ذلك كله سيزيد من قوة ثورتنا، مثلما كانت، وما تزال، المجازر وأعمال التدمير والاعتداء على الحرمات قد زادت من قوة ثورتنا.

الثورة دائما مستمرة، لأن هدفها الأول والأخير هو أن يزول هذا الوجه الاستعماري من على أرضها إلى الأبد، وبعد ذلك سيكون النواب أعضاء في البرلمان الجزائري لا الجمعية الوطنية الفرنسية، وستصبح هذه المصانع ملكا للشعب الجزائري وليست ملكا للفرنسيين، وهذا هو الفرق الشاسع بين أهداف الثورة، وبين محاولات المستعمر..."[2].

أمَّا الحزب الشيوعي الجزائري، فقد أرسل يوم 19 نوفمبر 1958م بواسطة البريد المركزي بقسنطينة نصًا إلى شخص فضَّل عدم الكشف عن هويته، وتضمن موقفه من خطاب قسنطينة، ومما جاء به أنه بعد الاطلاع على خطاب ديغول، فإنَّ الوطنيين الجزائريين لا يمكن أن يقبلوا به، وذلك لعدة اعتبارات.

[1] "مشروع قسنطينة رئة لا تتنفس"، **جريدة المجاهد**، 1960/10/10، ص09.

[2] بسام العسلي، المرجع السابق، ص ص101-102.

كما وجه الحزب الشيوعي نداءً إلى الشعب الجزائري، طالبه فيه بمقاطعة أي شيء متعلق بالمشاريع الفرنسية، وهدد بأن كل مشارك فيه سيعد متعاونا مع العدو، وسيقصى من الأمة الجزائرية، وسوف تنزل به العقوبة الخاصة بالخونة[1].

ب. على الصعيد الخارجي

تصدت الثورة لسياسة ديغول وخاصة مشروعه من خلال جملة من الإجراءات والمبادرات تمثلت في:

– افتتاح جبهة العمل الفدائي في فرنسا، حيث قام الفدائيون بنسف والإتلاف في أنحاء متفرقة من فرنسا، كمستودعات البترول ومحطات الكهرباء، الثكنات، ومخازن الأسلحة والذخائر، والمصانع، وقتلوا عدد من رجال الشرطة والدرك[2].

– وبعد قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية في 18 سبتمبر 1958، فقد أدركت هذه الأخيرة ما مدى خطورة هذا المشروع وانعكاساته على الكفاح المسلح وتأثيره على الرأي العام العالمي[3]، فقد أعلنت الحكومة المؤقتة من القاهرة يوم 11 أكتوبر 1958 استعدادها للتفاوض مع فرنسا حول استقلال الجزائر، ثم أعلنت في تونس في 28 سبتمبر 1959 مواقفها من رفضها لمشروع قسنطينة وموافقتها على مشروع حق تقرير المصير بشروط[4].

وبهذا الموقف للثورة الجزائرية، أصيبت السلطة الفرنسية بخيبة أمل في تنفيذ المشروع لإضعاف الثورة وعزل الشعب عنها[5]، وذلك لكون هذا المشروع طرح في وقت أصبح فيه الشعب الجزائري أكثر فطنة من أن يصدق مثل هذه الإغراءات ويتخلى عن قضيته، وخاصة وأنه قطع مرحلة هامة في كفاحه[6].

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص333.

[2] بشير بلحاج، المرجع السابق، ص100.

[3] نصر الدين سعيدوني، المصدر السابق، ص266.

[4] سالم جرد، **دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة الجزائرية الكبرى (1956–1962)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008–2009، ص217.

[5] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص196.

[6] محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962)**، المصدر السابق، ص272.

وفي هذا صرَّح الجنرال ديغول لجريدة لوموند في أوت 1959: "إنَّ الحرب الدائرة بالجزائر تجعل من الصعب تحقيق الازدهار الذي تتطلع إليه فرنسا في الجزائر فأرباب الأموال يرفضون المغامرة"، حيث صار هذا المشروع في الذكرى لإعلانه رمزًا للفشل ومدعاة للتساؤل: "أين النتائج؟ ولماذا أفلس مشروع قسنطينة؟"[1].

وفي الأخير يمكن القول بأن مشاريع ديغول الإصلاحية لم تحقق الطموح الواردة في المخطط، لأن الجماهير الجزائرية لم تصفق لما انجز من المرافق والبنى التحتية ولم تنفصل عن الجبهة التحريرية، إضافة إلى ذلك المعارضة الشديدة التي تلقاها المشروع من قبل أوروبي الجزائر بحجة أن هذا المشروع سيساهم في ترقية الفرد الجزائري وتنميته اقتصاديا واجتماعيا والذي يجب أن يبقى دائمًا حسب رأيهم في مستوى أقل منهم، مع العلم أن الشعب الجزائري لن تغره أي وسيلة للإغراء مهما كانت ما تحمله من إصلاحات إيجابية لهم.

إضافة إلى أن مشروع ديغول ما هو إلا خطب ألقيت أمام الجماهير وليس مشروعًا اقتصاديا جديًا، ثم ما هو في الأساس إلا فكرة من مخلفات إصلاحات لاكوست وجدها ديغول في ملفه فأحاطها بجو هائل من الدعاية.

[1] يزيد بوهناف، المرجع السابق، ص166.

الخاتمة

إنَّ أهم ما يمكن أن نخلص إليه من هذه الدراسة النتائج التالية:

– سعت السلطات الفرنسية لإقناع الرأي العام على أنَّ المشكلة الجزائرية اقتصادية اجتماعية بالأساس، وأنَّ الحل يكمن في توفير الخبز لتسعة مليون جزائري بالإضافة إلى ترقية المستوى المعيشي.

– كانت سياسة سوستيل تهدف إلى تجريد الثورة من شعبيتها والتشكيك في مبادئها.

– بدأ سوستيل بمحاولة عزل الثورة قبل القضاء عليها وذالك بإنشاء قوة ثالثة من الطبقة السياسية المعتدلة التى ترتبط مصالحهم بالوجود الفرنسي.

– رغم ان هجومات 20 أوت1955 أحبطت محاولة سوستيل في عزل الشعب عن الثورة عن طريق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن السلطات الفرنسية عادت اليها بعد سوستيل.

– استخدمت السلطات الاستعمارية كل اساليب الخداع والتمويه والمراوغة من اجل إفراغ الثورة الجزائرية من محتواها البشري.

– واجهت الإصلاحات معارضة شديدة من المعمرين واعتبروها تنازلا، وبداية للتخلي عن الجزائر، وصدودا من الجزائريين الذين اصروا على التغيير الجذري، ولم تعد تقنعهم تلك الحلول الترقيعية التي تخدم إلا الاقلية الاوروبية في الجزائر، بالإضافة الى ذلك فقد اعترض سبيل الاصلاحات عوائق اقتصادية، نظرا للوضع الاقتصادي الفرنسي الحرج الذي كانت تعاني منه فرنسا، مع ارتفاع ظاهرة التضخم، بالإضافة الى ارتفاع نفقات الهائلة للجيش الفرنسي في الجزائر.

– رغم العوائق التي واجهت سياسة الاصلاحات الفرنسية في الجزائر غير أنَّ الحكومات الفرنسية واصلت سياستها الاصلاحية.

–لم تتغير سياسة الجمهورية الرابعة في تعاملها مع الثورة الجزائرية منذ اندلاعها رغم تغيير الوجوه والحكومات، فإن تصريحات القادة السياسيين لم تختلف في المضمون ولا في الشكل.

– أدت الضغوط المتزايدة الى سقوط الجمهورية الرابعة بعد تمرد 13 ماي 1958 الذي مكن الجنرال ديغول من الوصول الى سدة الحكم على رأس الجمهورية الخامسة.

– انتهج ديغول سياسية "العصا والجزرة" لحل المعضلة الجزائرية، لم يحد كثيرا عن السياسة السابقة في الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، لكنه لجأ الى سياسة "الوسائل الكبرى" لتحقيق انتصار على الثورة.

– كان لسياسة ديغول ومناوراته دورا في إظهار مدى التقارب بين جبهة التحرير الوطني والشعب الجزائري، وقد برز ذلك من خلال مشروع قسنطينة الإغرائي، حيث أن الجبهة نبهت الجماهير من الانخداع بخطط ديغول، وما كان على الأهالي سوى السماع والطاعة.

–لقد وجدت مشاريع الاصلاحات الفرنسية منذ اندلاع الثورة إستراتيجية مضادة شنتها جبهة وجيش التحرير الوطني تكيفت مع تطورات الاستراتيجية الفرنسية، أفضت في النهاية الى قبر كل المشاريع الفرنسية الرامية الى الحفاظ على الجزائر الفرنسية.

–كان انتصار الثورة برهانا على القيم البناءة والفضائل الاصيلة التى يتوفر عليها الشعب الجزائري.

– أمام النجاح الذي حققته الثورة وفشل سياسة الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في معالجة القضية، ركن الجنرال ديغول للاعتراف بحق الشعب الجزائر في تقرير مصيره.

– لقد كان من أهم أسباب فشل سياسة الاصلاحات، أنها كانت تجرى بالتوازي مع عمليات القمع التي اكتوى بها الجزائريون، إذ أن الاصلاحات المزعومة التي حملت أسماء أصحابها من دهاقنة السياسة الاستعمارية من امثال جاك سوستيل، روبير لاكوست، ديغول رئيس الجمهورية

الخامسة، لم تكن قادرة على القضاء على مشاعر السخط والعداء التى سببتها سياسة فرنسا الامنية والعسكرية في الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (01): صورة فوتوغرافية لجاك سوستيل[1]

[1] https://fr.wikipedia.org/wiki/Jacques_Soustelle

الملحق رقم (02): صورة فوتوغرافية لروبير لاكوست[1].

[1] شمس الدين بوفنش، المرجع السابق، ص181.

الملحق رقم (03): مقتطف من النصوص التشريعية للسلطات الخاصة[1].

ANNEXE 1.

Loi et décrets relatifs aux « pouvoirs spéciaux »

Loi

Loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative, et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire[1].

L'Assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,

L'Assemblée nationale a adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — Le Gouvernement pourra, par décrets en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résidant en Algérie et des ministres intéressés, et après avis du conseil d'État, prendre en Algérie toutes dispositions relatives à :

1° La poursuite de l'expansion économique au moyen de mesures appropriées concernant notamment les investissements, les travaux publics, l'équipement scolaire et sanitaire, la recherche scientifique, technique et économique, la construction de logements, l'équipement agricole et rural, l'aménagement foncier, la

[1] Boudrel Philippe: **la dernière chance de l'Algerie Français 1956- 1958,** Ed, Albin Michel, Paris, 1996.

الملحق رقم (04): الجنرال شارل ديغول[1].

[1] عيساوي هدى الطيب، المرجع السابق، ص102.

الملحق رقم (05): خطاب الجنرال دوغول بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958[1].

Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de tous les villages apporter à la France et à moi-même le bulletin de leur confiance.
Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.
C'est la un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans la métropole, les départements d'autres -mer et les territoires de la communauté.
Le moins que Ton puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui -même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément, 100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité. Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer .11 s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits : bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.
Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

[1] أرشيف ما وراء البحار، إكس بروفانس، علبة 81/27 f، خطابات ألقيت من طرف الجنرال ديغول في قسنطينة 03 أكتوبر 1958م، نقلا عن بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص216.

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui, en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie. Au cours de ces cinq années -là le taux des salaires et des traitements sen porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole , ai terme de ces cinq année l à 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans .

Avant la fin de ces cinq année -là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz sahariens, l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, 1a construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulière de 400.000 travailleurs nouveaux.

A mesure des cinq années -là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces années -là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser a Paris et dans nos provinces.

Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans De cette évolution qui implique des efforts très vastes s et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me parait bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu. Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois

l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans. La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manière parce que c'est la nature des choses .Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française. Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle a réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fan et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ? Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis: pourquoi tuer? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi haire ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira es tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes. Et puis, m'adresse à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu» tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce qui la France et la France seulement et en mesure d'accomplir i que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire ? Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez –vous faire la France?

A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.
Vous ne chercherez à donner le change sur vos propos embarras, mais au point où en est le monde ? , les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.
" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes ; la guerre ou la fraternité ? En Algérie, comme partout, la France pour son compte a choisi la
Fraternité.
Vive la république.
Vive l'Algérie.
Vive la France.

ببليوغرافيا البحث

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

1.الكتب

أ. باللّغة العربيّة والمعرَّبة:

1. إفينو باتريك وجون بلانشايس، **حرب الجزائر (ملف وشهادات)**، (تر: بن داود سلامنية)، ج1، دار الوعي، الجزائر، 2012.

2. اوعيسى رشيد، **كراسات هارتمورت السنهانص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين**، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، 2010.

3. بوعزيز يحي، **الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة (1954-1962)**، دط، دار الأمة، الجزائر، 2004.

4.(ـــــــ، ـــــــ)، **ثورات القرن العشرين**، دار البصائر، الجزائر،2009.

5. توفيق المدني أحمد، **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

6. تيقة محمد، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010.

7. جربال دحو، **المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني**، تر: سناء بوزيد، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012.

8. الجزائري مسعود، **مشاريع ديغول في الجزائر**، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، دس.

9. جوليان شارل اندري، **إفريقيا الشمالية تسير (القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية)**، تر: المنجي سليم واخرون، الدار التونسية للنشر، تونس،1976.

10. بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية –ثورة أول نوفمبر– معالمها الأساسية**، دار التعماد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

11. ديغول شارل، **مذكرات الأمل**، تر: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971.

12. سعد لله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930**، ج 2، ج3، ط4، دار الغرب الاسلامي، البنان،1992.

13. سعدوني نصر الدين، **الجزائر منطلقات وآفاق "مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية"**، ط2، عالم المعرفة، الجزائر،2009.

14. شريط عبد الله، الثورة **الجزائرية في الصحافة الدولية 1958**، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، د ت.

15. بن طوبال لخضر، **الطريق إلى نوفمبر**، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، دت.

16. العربي الزبيري محمد وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954–1962)**، ط1، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

17. العربي الزبيري محمد، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984.

18. قداش محفوظ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1919–1939)**، ج 1، الجزائر،2009.

19. (ـــــــ، ـــــــ)، **وتحررت الجزائر**، ط1، تر: العربي بونيون، دار الآمة، الجزائر، 2011.

20. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج2، ط1، دار البعثة، الجزائر، 1991.

21. كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، ط2، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

22. الميلي محمد، **مواقف جزائرية**، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.

23. بن يوسف بن خده، **الجزائر عاصمة المقاومة، شهادات ومواقف**، ط1، دار النعمان لطباعة والنشر الجزائر، 2004.

ب. باللّغة الفرنسية:

1. Alain Savary, **Nationalisme Algérienne et la Grandeur Française,** Tribine Libre, éd Libraire Plan , 1960.

2. Charles Robert Agéron**, Histoire de l'Algérie contemporaine1870-1976,** 6ieme édition, Presses universitaires de France, 1977.

3. Mahfoud Kaddach, **L'Algérie Pérennité et résistances 1830-1962,** place central Ben Aknoun, Alger, 2002.

4. Mohamed Harbi, **Algérie et son destin,** Arcontére Edition, 1994 .

5. Mohamed Teguia , **L'Algérie en guerre,** O.P.U, Alger,1998.

2.الجرائد والمجلات:

1. بوعزيز يحيى، "ملامح من ثورة أول نوفمبر، ومواقف ديغول تجاهها، إلى غاية مظاهرات 1960"، **مجلة الأصالة**، عدد خاص، مطبعة البعث، قسنطينة، 1979.

2. "مشروع قسنطينة عوامل الإفلاس... أين نتائجه؟ لماذا أفلس؟"، **جريدة المجاهد**، لسان حال جبهة التحرير الوطني، ج2، 1959/10/19.

3. "على هامش مشروع قسنطينة، رجال المال يرفضون"، **جريدة المجاهد**ج2، ع48، 1959/08/10.

4. الزبيري محمد العربي، "الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية"، **مجلة المصادر**، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1999.

5. "مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية"، **مجلة المجاهد**، ج4، ع94، 25 أفريل 1961.

ثانيًا: المراجع

1.الكتب

أ. **باللّغة العربيّة والمعرَّبة:**

1. ازغيدي لحسن محمد، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1958-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

2. أزواو فتح الدين، **إيديولوجية الثورة الجزائرية**، دار الارشاد، الجزائر،2013.

3. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر 2006.

6. بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، دب، 2010.

7. بورغدة رمضان، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962): سنوات الحسم والخلاص**، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.

8. بوزاهر حسين، **العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1830- 1962)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر ،2011.

9. بوزيان سعدي، **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2002.

10. بومالي أحسن، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د ب، د ت.

11. ثينو سليفي، **تاريخ حرب الجزائر من أجل الاستقلال الجزائر**، دحلب, جزائر,2012.

12. جويبة عبد الكامل، **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958**، ط1، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012.

13. خليفي عبد القادر، **من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، دب، 2010.

14. شال انري فافورد، **الثورة الجزائرية**، تر: كابوية عبد الرحمن ومحمد سالم، دحلب، الجزائر، 2010.

15. طاس إبراهيم، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)**، دار الهدى، الجزائر، 2012.

16. عباس محمد، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**، ج1، دار هومة، الجزائر، 2013.

17. (ـــــــ، ـــــــ)، **دغول ... والجزائر نداء الحق**، ج 4، دار هومه، الجزائر،2013.

18. العسلي بسام، **الاستعمار الفرنسي "في مواجهة الثورة الجزائرية"**، دار النفائس، بيروت-لبنان،2010.

19. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997.

20. عمراني عبد المجيد، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي، دب، دس.

21. عمورة عمارة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

22. غربي الغالي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1985: دراسة في السياسات والممارسات**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

23. فركوس صالح ، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين**، دار العلوم، الجزائر، دس.

24. قبايلي هواري، **ثمن حرب "الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي"**، ط1، كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

25. ماتياس فريقور، **الفرق الادارية المتخصصة في الجزائر** بين المثالية والواقع (1955-1962)، منشورات السائحي، الجزائر،2012.

26. مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الثورة ونصوصها الأساسية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

27. ملاح عمار، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

28. مناصرية يوسف، **دراسات وابحاث حول الثورة التحريرية** 1954-1962، دار هومة، الجزائر،2013.

29. منغور أحمد، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962**، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2008.

30. المولود علوش سماعيلي زوليخة، **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013.

31. نور عبد القادر، **حوار حول الثورة**، ج2، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 2012.

32. يحياوي عبد القادر وأمين العربي، **تاريخ العالم المعاصر**، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، دس.

ب.باللّغة الفرنسية:

1. Alistair Horne, **Histoire de la guerre d'Algérie,** traduit de l'anglais par yves du gurvy, Éditeur : Albin Michel, Paris, 1980.

2. Boudrel Philippe, **la dernière chance de l'Algérie,** Français 1956- 1958, Ed, Albin Michel, Paris, 1996.

3. Droz Bernard, **histoire la guerre d'Algérie,** Ed, le seuil, Paris, Tome1, 1991.

4. Jean Pierre Rioux, **Histoire du Monde, Larousse,** 2004.

5. Patuch Eveno et Jean Planchais, **la guerre d'Algérie,** Ed, la phonie, Alger, 1990.

2. الجرائد والمجلات:

1.جعنيط عيسى، التيار التغريبي في الجزائر 1830-1962، **مجلة البصيرة**، الجزائر، ع3، 1997.

ثالثًا: القوامـــــــــــيس

1. شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية (1954 -1962)**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

رابعًا: الرسائل الجامعية

1. أعراب مراد، **خطة سوستيل لمواجهة الثورة 1955**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.

2. بوهناف يزيد، **مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

3. جرد سالم، **دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة الجزائرية الكبرى (1956-1962)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

4. بن دارة محمد، **الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-1960**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

5. شتوان نظيرة، **الثورة التحريرية: 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008.

6. بن شرقي حليلي، **الولاية الرابعة ومخطط شال**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

7. ضيف الله عقيلة، **التنظيم السياسي والإداري في الجزائر** 1954-1962، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1995-1996.

8. عيساوي هدى الطيب، **مشروع قسنطينة وتأثيره في مسار الثورة الجزائرية (1958_1962)**، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

9. معزة عز الدين، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

خامسًا: المواقع الإلكترونية

موقع الموسوعة الحرة

1. https://Fr.M.wikipedia>wiki>.

2. http://www.cnerh-nov54.dz/wpcnerh .

(المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954)

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان
مقدمة 1
مدخل(سياسة الاصلاحات الفرنسية في الجزائر قبل 1954) 7
الفصل الأول: مشروع جاك سوستيل الإصلاحي (1955-1956) 12
أولا: تعينه واليا عاما على الجزائر 13
ثانيا: برنامجه الإصلاحي وأهدافه 20
ثالثا: ردود الأفعال الفرنسية والجزائرية على مشروع جاك سوستيل 24
الفصل الثّاني: إصلاحات روبير لاكوست (1956-1958) 28
أولا: وصول الجبهة الجمهورية الى الحكم في فرنسا 29
ثانيا: تنصيب روبير لاكوست وزيرا مقيما عاما في الجزائر 32
ثالثا: مضمون برنامجه الإصلاحي 36
رابعا : انعكاسات مشروعه على الجزائريين المسلمين والفرنسيين 39
الفصل الثّالث: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في عهد الجمهورية الخامسة (مشروع قسنطينة 1958) 43
أولًا: ظروف الاعلان عن مشروع قسنطينة ومضمونه 44
1. ظروف اعلان المشروع.....44
2. مضمونه.....46
ثانيًا: أهداف المشروع ونتائجه 48
1. أهدافه.....48
2. نتائجه.....50
ثالثًا: تقييم المشروع وردود الافعال عليه 52
1. تقييم المشروع.....52

2. ردود الفعل عليه.....55
الخاتمة.....59
الملاحق.....63
ببليوغرافيا البحث 72
فهرس الموضوعات 82

تم بحمد الله